إشكال مفهوم الإسناد عند اللغويين والمناطقة
ودور نظرية السَّبْر في معالجته

إعداد
د. خالد بن سليمان الكندي
جامعة السلطان قابوس

الملخص

يقدم الباحث نظرية جديدة يسميها "السَّبْر" شرحها في دراسة نشرها سلفًا أوضح فيها أنها تهدف إلى حل مشكلات المصطلحات والمفاهيم، وتسعى إلى تضافر التخصصات، وتقدم رؤية أرحب للتحليل صالحة لمختلف العلوم تقوم على مبدأ تقسيم الموجودات إلى وحْدات وعلاقات.وهو في هذا البحث يطبقها على مشكلة مفهوم الإسناد.

هذه الدراسة مقسّمة إلى أربعة مباحث، الأول في إشكالات مفهوم الإسناد عند المناطقة واللغويين. والثاني في تعريف نظرية السبر، وقد تحدث فيه الباحث عن الفرق بين المنهج والنظرية، ثم مفهوم الوحدات والعلاقات حسب وجهة نظر نظرية السبر، وفرّق الباحث بين العلاقات العامة والعلاقات الخاصة، وأوضح الإجراءات التي قام بها للتوصل إلى أنواع الوحدات اللغوية. والمبحث الثالث في دور نظرية السبر في معالجة مفهوم الإسناد. والمبحث الرابع في مفهوم الإسناد عند أبي البقاء العُكْبَريّ.

الكلمات المفاتيح: الإسناد، نظرية السبر، المناطقة، اللغويين.

The abstract

The researcher introduces a new theory called "*propping*" which aims to solve problems of terminology and concepts, seeks to combine disciplines, and provides a comprehensive view of the analysis valid for many sciences based on the principle of the division of assets into units and relations. The researcher applies his theory in this research to study the problems of attribution concept.

This study is divided into four sections, the first in problems of the concept of attribution in regions and linguistics. The second in the definition of *propping* theory, where it spoke about the difference between method and theory, and then the concept of units and relations according to the perspective of *propping* theory, and the researcher teams between public relations and private relations, and explained the procedures he has done to reach the types of language units . The third section in the role *propping* theory in addressing the concept of attribution. The fourth in the concept of attribution to *Abu Albaqa Alaukabry*.

Keywords: attribution, *propping* theory, regions, linguistics.

تمهيد:

إن إشكال مفهوم الإسناد نابع من إشكال تعريف الجملة أو الكلام، ذلك لأن تعريف الجملة أو الكلام يقود إلى تعريف الإسناد؛ إذ لا تقوم الجملة أو الكلام إلا عليه، وإن الاقتصار على تعريف الإسناد بأنه الفائدة أو المعنى الذي يحسن السكوت عليه، أو القضية التي ينال فيها الموضوع حكم المحمول- أمر لا يمكن قبوله علميًّا؛ لأنه تعريف لا يُقدِّم معيارًا واضحًا يُمكِّن أي باحث من الإمساك بضابط لا يجعله يشك في مفهوم الإسناد، ذلك لأنه تعريف يلتبس بمفهوم النسبة بين الصفة والموصوف والنسبة بين الاسم الموصول وصلته ونحو ذلك من النِّسَب، ولا أدلّ على هذا الإشكال من الموقف الذي وقفه إبراهيم أنيس حين رفض اشتراط الإسناد في تعريف الجملة، وتحدّى اللغويين والمناطقة أن ينكروا أن في قول القائل (النار المحرقة) موضوعًا ومحمولًا أو مسندًا إليه ومسندًا[(١)]، ولم يدر إبراهيم أنيس أن ما فرّ منه أوقعه في إشكال آخر هو أن عدم اشتراط الإسناد في الجملة يعني عدم التفرقة بين النسبة التقييدية (النار المحرقة) والنسبة الإسنادية (النار محرقة).

لقد أدلى الكثير من العلماء والباحثين من القدماء بدلوهم في تعريف الإسناد؛ لكن تحدِّي إبراهيم أنيس محتاج إلى إجابة علمية شافية، ولأجل هذا استعنّا بنظرية السبر لنسهم في حل هذا الإشكال، وفيما يلي من المباحث ما يوضِّح المعضلة ومحاولتنا لحلِّها.

المبحث الأول: إشكال مفهوم الجملة والكلام والإسناد عند اللغويين والمناطقة:

يستعمل سيبويه (ت١٨٠هـ) مصطلح الكلام ويجعله ما يحسن السكوت عليه، فهو يقول: ((واعلم أن "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو (قلت: زيد منطلق)، لأنه يحسن أن تقول: (زيد منطلق) ولا تُدْخِلَ (قلت). وما لم يكن هكذا أُسْقِطَ القولُ عنه))[(٢)]. وعقد بابًا سماه "المسند والمسند إليه" وقال عنهما: ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه [يعني الخبر]، وهو قولك: (عبدالله أخوك)... ومثل ذلك: (يذهب عبدالله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخَر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبدالله منطلقًا) و(ليت زيدًا منطلق)؛ لأن هذا

(١) انظر فيما قاله إبراهيم أنيس في (من أسرار اللغة)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م، ص٢٣٥

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١: ١٩٦٦، ج١ ص١٢٢.

يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))[١]. ومن هذه النصوص يتبين أن الإسناد عنده ما حسُنَ السكوت عليه وتَكَوَّن من مبتدأ وخبر أو فعل واسم.

وإذا كان النحويون يستعملون مصطلحَي المسند إليه والمسند للتعبير عن ركنَي الإسناد فإن المناطقة يستعملون مصطلحَي الموضوع Object والمحمول Predicate، فالموضوع هو ما يُوضَع أي ما يُفْتَرَض لِيُخْبَر عنه بخبر أي لِيُحْمَل عليه محمول[٢]. ويشترط المناطقة في الحَمْل أن يكون بين الموضوع والمحمول اتحادٌ في جهة، وتغايُرٌ في جهة أخرى، مثل أن تقول: (الإنسان حيوان ناطق)، فالموضوع (الإنسان) مُتّحِد في المفهوم مع المحمول (حيوان ناطق)،ومغاير له لأن (الإنسان) مجمل و(حيوان ناطق) مُفصَّل[٣]. وقد استعمل ابن السراج (ت٣١٦هـ) مصطلح المحمول حين قال: إن اسم الفاعل لا ينصب مفعولًا به إلا إذا كان –أي اسمُ الفاعل- محمولًا على غيره نحو (هذا ضاربٌ بكرًا)[٤]. وقال الرُّمّاني (٣٨٤هـ): إن ((الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة))[٥].

وليس الرماني أول من استعمل مصطلح الجملة؛بل سبقه الفراء (٢٠٧) فقد ناقش إمكان مجيء الفاعل جملةً في قوله تعالى: {أفلم يَهْدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم...}[طه:١٢٨] فقال: ((ولو قلتَ: (سواءٌ عليكم صمتُكم ودعاؤكم) تبيّن الرفع الذي في الجملة))[٦].

وحَدّ المبرد (ت٢٨٥هـ) مفهوم الجملة بالفائدة فقال: ((وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب))[٧].

---

[١] السابق ج١ ص٢٣.
[٢] حمو النقاري، معجم مفاهيم علم الكلام المنهجيّة، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط١: ٢٠١٦م، ص٥٠٦.
[٣] الفضلي، عبدالهادي، مذكرة المنطق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قُم، إيران، ص٦٥.
[٤] انظر فيما قاله أبو بكر بن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤: ١٩٩٤م، ج١ ص٦٠.
[٥] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة: منازل الحروف، كتاب الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م، ص٦٨.
[٦] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجّار؛ أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣: ١٩٨٣م.
[٧] المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة، ج١ ص٨.

وجعل الثمانيني (ت٤٤٢هـ) الجملة أعمّ من الكلام؛ لأن الكلام لا يطلق إلا على الجملة المفيدة، وأما الجملة فلها ستة تشكيلات[١]:

١) ما اجتمع فيه اسمان نحو (زيد قائم).
٢) ما اجتمع فيه فعلان نحو (قام قعد).
٣) ما اجتمع في حرفان نحو (هل بل).
٤) ما اجتمع فيه اسم وحرف نحو (زيد في).
٥) ما اجتمع فيه فعل وحرف نحو (قد قام).
٦) ما اجتمع فيه فعل واسم نحو (قام زيد).

ويُلاحَظ في هذه التشكيلات العناية بنوعين فقط من أنواع الكلم في كل تشكيل دون ترتيب، ولو أدخل الثمانيني كل الأنواع في التشكيل، ثم عامل التكرار، ثم عامل الترتيب- لتوصل إلى مقاربة الأنماط التي اعتنت بها مدرسة التحليل الشكلية التي أسّسها ليونارد بلومفيلد الأمريكي (١٨٨٧-١٩٤٩م)، فقد ذكربلومفيلد أنه لا يصح الاعتماد في تحليل اللغة على نظريات العلوم الأخرى مثل علم الأعصاب والفيزياء والنفس والفلسفة وعلم الاجتماع.. إلخ؛ لأنها تقودنا إلى عمليات غير مادية مثل عملية الفكرة والصورة والمفهوم والإحساس والإرادة؛ بل إن الاعتماد على فرضيات تلك العلوم -من وجهة نظره- سيقود إلى غموض العملية اللغوية، والبديل عن هذه النظريات اعتماد الوصف الشكلي الذي ينظر في التفرقة بين الفونيمات بعضها من بعض، أو بين غيرها من الوحدات اللغوية مثل المورفيمات، وذلك من طريق النبرة والتناوب ثم الانتقاء حلًّا أخيرًا، ومعنى التناوب: ترتيب الأصوات أو الوحدات الصرفية، ومعنى الانتقاء: اللجوء إلى المعنى إذا لم يستطع النبر ولا التناوب أن يفرق بين الوحدات الصرفية، وكل ذلك يجري بعد إدخال الوحدات في السياق أو التركيب. وقد جاء التوزيعيون أتباع هاريس بعد بلومفيلد فاقتفوا أثر المدرسة الشكلية،ونادوا باستبعاد الدلالة من الوصف اللغوي لكونها متعلقة بعالم المتكلم الخفي وتتطور حسب تطور المعرفة الإنسانية بحيث لا يمكن وصفها؛ متغاضين عن المعنى الذي يمكن أن يفرق بين الوحدات اللغوية،ولا سيما إذا اتحد الشكل[٢].

---

[١] الثمانيني، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١: ٢٠٠٢م، ص٤٧-٤٨.

[٢] ينظر فيما كتبه جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٧٢م، ص١١١-١٢٥.

وقد أُعْجِب عبدالرحمن أيوب بالطريقة الشكلية وبنى عليها كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" داعيًا إلى تغيير النظرية النحوية القديمة لأنها مبنية -على حد قوله- على قواعد عقلية متأثرة بالنحو اللاتيني، وعاب على القدماء عدم تفرقتهم بين اللهجات المختلفة، ورأى أن الخير في تطبيق أفكار مدرسة التحليل الشكلية، والاستفادة من المناهج الحديثة الغربية[١]، وأورد تفرقة بلومفيلد بين (النموذج التركيبي) و(الأحداث اللغوية)، فالنموذج صيغة شكلية ثابتة مثل (المبتدأ + الخبر) والحدث اللغوي مثال ملفوظ مثل (زيدٌ كريمٌ) و(محمدٌ أميرٌ). ويقول بلومفيلد إن الجملة ليست مجرد مجموعة كلمات؛ بل هي نماذج تركيبية متداخلة، فهو عندما يحلل تركيبًا نحو (هل قال؟) [هذا إذا افترضنا أنه يعرف العربية] يقول إنه من حيث المكوّنات المباشرة نموذج لتركيب (أداة استفهام + فعل ماض)، ومن حيث النغم هو نموذج لتركيب (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط)، ومن حيث النبر هو نموذج لتركيب (نبر خفيف + نبر شديد)[٢].

ويخالف عبدالرحمن أيوب الذين اعتقدوا أن الرابط بين المسند والمسند إليه هو الإسناد أي المعنى المفهوم من اقتران المسندبالمسند إليه، وقال: إن النحويين لم يقصدوا ذلك، ولم يسايروا المناطقة في هذا الشأن؛ بل قصدوا بالرابط ما حُذِف في الجملة التي ليس فيها خبر وإنما فيها شبه جملة نحو (زيد عندك)، فهم يُقدِّرون (مستقر) أو (استقر)، وهذا المُقَدَّر هو الرابط[٣].

ويقسّم أيوب الجمل إلى جمل إسنادية وجمل غير إسنادية نحو جملة فعل المدح، وجملة التعجب، وأما الجمل الإسنادية فهي الفعلية والاسمية. وهذا يعني أن الجملة عنده نسق من الكلمات يؤدي معنى تامًّا يحسن السكوت عليه،ولا يُشْتَرَط فيه الإسناد[٤].

وفرّق الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحه للكافية بين الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي، فالأصلي ما تكون من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وغير الأصلي ما أُسْنِد فيه المصدر أو أحد المشتقات نحو (فَضَرْبَ الرقابِ) و(أقائم الزيدان؟) و(أحَسَنٌ وجهُهُ؟) و(أمسموعٌ صوتُك؟)، وفرّق بين الإسناد المقصود لذاته (الذي تتحقق معه الفائدة نحو: زيد قائم) والإسناد غير

---

[١] ينظر في مقدمة كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" لعبد الرحمن محمد أيوب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
[٢] السابق ص٨٤-٨٥
[٣] السابق، ص١٢٧-١٢٨.
[٤] السابق ص٨٦-٨٧.

المقصود لذاته مثل الجملة التي تقع صلة للموصول، ورأى الرضي الأستراباذي أن الجملة هي الإسناد الأصلي سواء كان مقصودًا لذاته أو غير مقصود لذاته، وأما الكلام فهو أخص من الجملة إذ إنه مقصور على الإسناد الأصلي المقصود لذاته[١].

والمشهور في أنواع الجمل عند النحويين تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية، ويذكر مسعود الحديدي[٢] أن أبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) خالف تقسيم الجمل -إلى اسمية وفعلية- الموروث عن سيبويه، فقسّم الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وقَسَمية، واستشهد الحديدي في إثبات الجملة الظرفية بقول أبي علي الفارسي في "المسائل العسكريات": ((فأمّا قولهم (زيد في الدار) و(القتال في اليوم) فهذا كلام مؤتلِف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك: (إن زيدًا منطلق)، ولكنه من حيِّز (الفعل والاسم) أو (الاسم والاسم)، ألا ترى أن قولك: (في الدار ليس بزيد) و(لا القتال باليوم)، فإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلِّقه، ولن يخلو ما تُعلِّقُهُ به من أن يكون اسمًا أو فعلًا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديرُه))[٣]. وليس في كلام أبي علي ما يثبت أنه يجعل جملة (زيد في الدار) ظرفية؛ بل إنه يُوجِب تقدير فعل لتكون من حيِّز (الفعل والاسم) أي جملة فعلية، أو تكون من حيز (الاسم والاسم) أي جملة اسمية.

وذهب الحديدي إلى أن أبا علي الفارسي استوحى فصل الظرف عن الاسم والفعل من قول سيبويه في "الكتاب": ((واعلم أن المضاف إليه يَنْجَرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا))[٤]. ولا يمكن الجزم بهذا لأن تفريق سيبويه هنا بين الاسم والظرف هو من باب التفريق بين الأسماء الدالة على الذوات والأسماء الدالة على الأزمنة أو الأمكنة؛ ومن المعلوم أن سيبويه في الكتاب يجزم بأن للكلم ثلاثة أقسام لا رابع لها وهي الاسم والفعل والحرف[٥].

ثم استدل الحديدي على النوعين الرابع والخامس للجمل عند أبي علي الفارسي بقوله في العسكريات: ((فأمّا الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم

---

[١] الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١: ٢٠٠٠، ج١ ص١٩.

[٢] في كتابه "الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث"، كنوز المعرفة، عمّان، ط١: ٢٠١٦م، ص٤٥-٤٧.

[٣] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص٤١-٤٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج١ ص٤١٩.

[٥] السابق، ج١ ص٢١.

والاسم- فلم أعلمهما غير مستقلين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين هما الجزاء والقسم، ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما ولا يخلو من أن تُضَمّ الجملة التي هي الجزاء إليه... وكذلك القسم لا يكون كلامًا مستقلًّا دون أن يضم إليه المُقْسَم عليه))[١]. وليس في هذا الكلام ما يثبت إرادة أبي علي الفارسي اعتبارَ القسم والجزاء نوعين من أنواع الجمل، وإنما كان حديثه هنا عن اعتبار هاتين الجملتين من الجمل التي لا يحسن السكوت عليها.

وكان على الحديدي أن يستدل على تقسيم أبي علي للجمل بتعليق ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على تقسيم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) الجملَ إلى اسمية نحو (زيد أبوه منطلق) وفعلية نحو (زيد ذهب أبوه) وشرطية نحو (بكر إن تعطه يشكرك) وظرفية نحو (خالد في الدار)، وذلك في قول ابن يعيش: ((واعلم أنه [يعني الزمخشري] قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط (فعل وفاعل)، والجزاء (فعل وفاعل). والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل))[٢].

وأما ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقسّم الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية مراعيًا الشكل، فقال: ((فالاسمية هي التي صَدْرُها اسم كـ(زيدٌ قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرُها فعل كـ(قام زيد) و(ضُرِب اللص) و(كان زيد قائمًا)، و(ظننتُه قائمًا) و(يقوم زيد) و(قُمْ). والظرفية المصدَّرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد؟) و(أفي الدار زيد؟) إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبَرًا عنه بهما))[٣].

وتنبّه ابن هشام إلى فكرة تعدد الإسناد وتداخل بعضه في بعض، فقسّم الجمل إلى جمل كبرى تحمل أكثر من إسناد نحو (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم)، وجمل صغرى تكون داخلة ضمن جمل كبرى[٤].

ومن الغربيين قدّم ديونيسيوس ثراكس Dionysions Thraxتعريفًا للجملة مبنيًّا على فكرتين هما السلسلة الكلامية واكتمال الفكرة، فهو يقول إن

---

[١] أبو علي الفارسي، العسكريات، ص٥٤.
[٢] ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، ج١ ص٨٨.
[٣] ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١: ٢٠٠١م، ج٢ ص٣٨-٣٩.
[٤] السابق، ج٢ ص٤٢-٤٣.

الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة. وأضاف يسبرسن O. Jespersen فكرة الاستقلال فقال إن الجملة قول بشري تام ومستقل[١].

ونقد اللغوي الألماني هرنجر تعريفات مَن سبقه، وقال إن الجملة لا يُشترَط فيها الإسناد إذ قد تكون كلمة واحدة مثل "نار"، ولا يمكن أن نقدّر لها محذوفًا لأنها تحتمل دلالات متعددة هي التحذير والتعجب والاستفهام، وهو بهذا يغفل عن دور السياق في تحديد العنصر المحذوف. وخالف هرنجر رأي تشومسكي القائل إن الجملة قد تكون صحيحة نحويًّا لكنها لا تحمل معنى،ومثّل تشومسكي لهذا بعبارة (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام صاخبة)، وقال هرنجر إن كل جملةٍ صحيحةِ التركيب لابد أن تحمل معنى وإن كان غريبًا، وإنما التركيب الذي لا يحمل معنى هو التركيب الغلط، وخلص هرنجر إلى أن الجملة هي أصغر قول مستقل، ويرى رأي المدرسة الشكلية أن ثمة فرقًا بين الحدث اللغوي والنموذج التركيبي[٢].

ويفرّق برجشتراسر بين الجملة وشبه الجملة بأن الجملة مركب مستقل من مسند ومسند إليه، في حين أن شبه الجملة مركب مستقل ليس فيه مسند ومسند إليه، فمثال الجملة قولك: (متى جئت)، وجوابك: (أمس)؛ لأنه جواب يُقَدَّر فيه الإسناد، ومثال شبه الجملة: النداءُ (يا حسن)؛ لأنه مركب مستقل وإن لم تتم فائدته، ويرى أن كل فعل لابد أن يكون جملة لأنه يحمل ضميرًا في صيغته؛ لكنه يستثني الماضي الغائب نحو (كَتَبَ، كَتَبُوا) والأمر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، فهذه كلها أشباه جمل[٣].

وعرّف إبراهيم أنيس الجملة بأنها (أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًّا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر)، ويُحِيل أنيس نظامَ الجملة إلى عادات المتكلمين في كل لغة، فاللغات الهندأوروبية تشترط لتمام الفائدة المسندين وفعل الكينونة إن لم يوجد فعل رئيسي يمثل المسند، في حين تكتفي اللغات السامية بالمسندين. وبيّن أن نظرة اللغوي ينبغي أن تختلف عن نظرة المناطقة؛ لأن المناطقة مشغولون بالبحث عن الأحكام المستفادة من الإسناد، وأما اللغوي فيدرك أن الإسناد ليس شرطًا في تمام الفائدة في مثل (سبحان الله)، و(وا أسفاه)، و(زيد) في جواب (مَن القاتل؟)، وجمل الاختصاص

---

[١] نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢-١٣.
[٢] السابق ص١٤-١٦.
[٣] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربي، تعليق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢، ص١٥-١٦.

والاستفهام والتحذير والترغيب والتعجب، وأسماء الأفعال، ويقول إن في عبارة (النار المحرقة) موضوعًا ومحمولًا لكنها لم تفد فائدة يحسن السكوت عليها[١].

أما مهدي المخزومي فيعرّف الجملة بالصورة اللفظية للكلام المفيد، وأنها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه، وأنها تتكون من المسند إليه والمسند والإسناد[٢]،وهو يُخْرِج مُركَّب النداء وأمثاله من المركبات -التي يظنّ أنها بلا إسناد- من مفهوم الجملة، ويسميها مركبات لفظية أو أسلوبًا خاصًّا، وعلى القياس عَدّ الشرط وجوابه جملة واحدة[٣]. ونقد حلمي خليل المخزوميَّ وسائر النحاة في اتكائهم على المعنى التام أو الكلام المفيد في رسم حدود الكلمة، وقال إنه حَدّ لا يقود في النهاية إلى شيء محدد لأنهم لم يضبطوه بمعايير واضحة، فالنظام النحوي لا يكفي وحده لضبط مفهوم المعنى التام؛ بل يحتاج إلى السياق الذي تقال فيه الجملة وبهذا يتأثر مفهومه بعوامل لغوية واجتماعية. وأضاف حلمي أن وصف المخزومي الجملة بأنه الوحْدة اللغوية الصغرى مغالطة تتعارض واتفاق اللغويين المحدثين على أن الفونيم هو الوحدة الصغرى؛ ولعل المخزومي قصد أن الجملة أصغر وحدة كلامية[٤]. وقال الحديدي إن المخزومي لم يحدد أيضًا مقصوده من الصورة الذهنية، فهل يقصد مفهوم سوسير؟[٥].

وتنبّه فاضل السامرائي لحقيقة أن العمدة لا يعني ما يجب ذكره، وأن الفضلة لا تعني ما يمكن حذفه، فنحن نقرأ قوله تعالى: {وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى} [سورة النساء: ١٤٢] ونجد أنه لا يمكن الاستغناء عن الحال (كسالى)؛ في حين أنه لا يجوز ذكر العمدة في التحذير (إياكم والكذب)، وإنما العمدة ما يجب ذكره أو تقديره في الكلام[٦].

وذهب عبدالعزيز العماري إلى أن معظم النحويين ربطوا الجملة بالإسناد، في حين أن الإسناد ليس هو الجملة بل هو الدليل على وجودها؛ وبيّن أن الإسناد غير مقصور على العلاقة بين (المبتدأ والخبر)أو(الفعل والفاعل)؛ بل قد يكون أيضًا بين الفعل والفاعل والمفعول به مثل (يحترم زيد معلِّمَه)، وخلص إلى أن مصطلح التعليق أو التعلق يحل الإشكال إذا عرّفنا الجملة بأنها وحدة

---

[١] أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٣٥-٢٣٦.
[٢] المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢: ١٩٨٦م، ص٣١-٣٣.
[٣] السابق ص٥٣-٥٧.
[٤] خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة، الإسكندرية، د.ط، د.ت، ص٧٦.
[٥] الحديدي، الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث، ص٩٦.
[٦] السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، ط٢: ٢٠٠٧، ص١٤.

لسانية من الفعل ومتعلقاته الأساسية،ويقصد بمتعلقاته: الفاعل والمفاعيل الحقيقية الصحيحة (المفعول به المنصوب والمفعول به المجرور)[١].

من السهل على الباحثين الأوروبيين أن يعتقدوا بأن الجمل لا تكون إلا فعلية لأن لغاتهم الهندأوروبية لا تستغني عن الفعل حتى في الجمل التي من مثل (الطريق طويلة) إذ نجدهم يفصلون بين المسند إليه والمسند بفعل الكينونة To Be Verb فيقولون في الإنجليزية (The Road is Long). ولكن يصعب على الباحثين العرب أن يعتقدوا بذلك لأنهم نشأوا في لهجاتهم على استعمال الجمل الاسمية إزاء الجمل الفعلية، وتعلّموا في النحو أن الجمل نوعان: اسمية وفعلية، حتى الذين اعتقدوا أن الجمل الفعلية أساس التعبير -كما هو شأن علي الجارم[٢]- لم يقصدوا أن الجمل الاسمية فعلية في حقيقتها؛ بل قصدوا أن الجمل الفعلية تغلب في كلام العرب وتراكيبهم.

المبحث الثاني: التعريف بنظرية السبر:

ينبغي لنا الفصل بين مفهوم النظرية ومفهوم المنهج، فالمنهج مجموعة من القواعد الضرورية لا يصح للباحث أن يتجاوزها إذا أراد الوصول إلى نتائج صحيحة عند بحثه في مسألة معينة. وكان رينيه ديكارت René Descartes (١٥٩٦- ١٦٥٠) قد كتب كتابًا ضخمًا عنوانه "دراسة ضخمة حول العالم والضوء" لكنه لمّا سمع بمحاكمة جاليليو (١٥٦٤- ١٦٤٢) على يد محاكم التفتيش قرر نشر كتابه في ثلاث دراسات مجزأة هي "انكسار الضوء" و"النيازك" و"الهندسة"، وفي الدراسة الأخيرة فَصْلٌ بعنوان "مقالة في المنهج" وضع فيها قواعد المنهج العلمي، وهي[٣]:

١) الشك: عدم الإقرار بصحة شيء حتى تثبت صحته.
٢) التحليل: تقسيم المسألة إلى أجزاء بقدر المستطاع.
٣) التأليف: البدء في الأشياء البسيطة ثم الذهاب إلى الأشياء المركبة.
٤) الإحاطة: ممارسة الإحصاء الشامل للأشياء لئلا نغفل عنها.

---

[١] العماري، عبدالعزيز، الجملة العربية دراسة لسانية، ط١: ٢٠٠٤، د.ن، ص٩-١١.
[٢] انظر في بحثه "الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٣٥، ج١ ص٣٤٧.
[٣] دروا، روجيه بول، فقه الفلسفة، ترجمة: فاروق الحميد، دار الفرقد، دمشق، ٢٠١٤، ص٢٠٦-٢٠٧.

ويمكن أن يضاف إلى قواعد ديكارت قواعد أخرى[١]:

١) الموضوعية، وهي الحكم على الشيء بالدليل والتجربة والعقل بعيدًا عن الأهواء.
٢) الحرص على استعمال المصطلحات بمفاهيمها المتعارف عليها.
٣) الأمانة في نقل المعلومات من المصادر والمراجع.
٤) محاولة إيجاد الحلول للمشكلات.

وتجمع كثير من المراجع "المنهج" على "مناهج"، والحقيقة أن المنهج لا يتعدد؛ لأنه كما ذكرنا قواعد ضرورية لا ينبغي أن يتجاوزها أي باحث، وإنما الذي يتعدد هو النظريات، فالنظرية فكرة تبحث عمّن يعترف بمشروعيتها؛ لذا ترى الباحثين في جدال فيها، فتتعدد أطروحاتهم ويؤلِّفون فيها الأبحاث حتى تصل الرؤية فيها إلى مرحلة الاستقرار فتكون علمًا مستقلًّا له حدوده الواضحة وآلياته المعترف بها ومصطلحاته القارّة ومدارسه التاريخية.

ومن المهم أيضًا التفرقة بين النظرية والقانون العلمي، فالنظرية أمر مُبَرْهَنٌ عليه بأدلة وتجارب تحاول تركيز حقيقة منظومة علمية، وتقبل النظرية الخطأ والإكمال والتهذيب والتعويض بنظرية أخرى كما حدث مع نظرية إسحاق نيوتن إذ ابتلعتها نظرية النسبية العامة، ثم جاءت فيزياء الكم لتصحيح قوانين أينشتاين الصارمة التي أحيطت بعالم المادة، وهكذا تصبح النظرية جزءًا من التاريخ العلمي. في حين أن القانون العلمي فهو مقدمة عامة تعبّر عن علاقات وُجُوبية ثابتة تربط بين ظواهر أو بين مكوّنات مجموعة ما. وأما العلم فهو مجموعة مترابطة من معارف تتعلق بوقائع أو أشياء أو ظواهر تخضع لقوانين ويمكن التأكد من صحتها بطرائق تجريبية[٢].

وتقوم النظرية على أربعة أركان[٣]:

١) الإشكالية: ويقصد بها الغاية التي تسعى إليها للحصول على مشروعية الاعتراف بها، وهي غاية تأتي لسدّ ثغرة في البحث العلمي أو تصحيح مسار قديم أو طرح رؤية جديدة. وتسمى الإشكالية أيضًا بخلفية النظرية أو فلسفة النظرية.

---

[١] الطرابلسي، محمد الهادي، الشرط المنهجي في نقد الأدب، قرطاج، تونس، ط١، ٢٠١٥، ص٨٧-٨٨.
[٢] العزّالي، عماد وآخرون، موسوعة القرن، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط٢: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص٢٥٨.
[٣] الطرابلسي، الشرط المنهجي في نقد الأدب، ص١١-١٢.

٢) المصطلحات: فكل نظرية تسعى إلى طرح مجموعة مصطلحات، وتشرح مصطلحاتها. والمصطلحات ليست ألفاظًا نجدها في القاموس العام بل ألفاظًا لها مدلولاتها الخاصة في علم من العلوم أو مجال من المجالات.
٣) الباحثون ومصنَّفاتهم، فلابد أن يكون للنظرية باحثون يدافعون عنها ويصنّفون المصنَّفات لإيضاح نظريتهم سعيًا إلى أن يُعتَرف بها في النهاية.
٤) وجود تطبيقات للنظرية تدل على صلاحية عمل فكرتها.

وأما نظرية السبر[١] فهي مُخَطَّط يسبق أي بحث علمي أو عمل ميداني في قضية، هدفه إحصاء جُلّ الأطراف المسؤولة عن القضية، وكل الأفكار التي تخصها، ثم تصنيفها في صورة وحْدات وعلاقات لوضع رؤية شاملة كفيلة بحل القضية؛ تجنُّبًا لأي تقصير في أي جانب من جوانبها.

ولابد لكل نظرية جديدة تَرُوم التغيير وتسعى إلى طريقة مختلفة في التفكير والتحليل- أن تقدم رؤيتها في مصطلحات خاصة بها لئلا تلتبس بمفاهيم علوم ونظريات سابقة. ولأجل هذا تقترح نظرية السبر التي وضعتُها مصطلحًا جديدًا سمّيتُه المَسْبُورMasboor، وهو يعني "كل ما يمكن للعقل البشري التفكير فيه"، وقد قسّمت المسبورات إلى قسمين كبيرين هما:

١) العلاقة Relation: وهي ما لا يستطيع العقل أن يتخيل له كُلًّا ولا جُزْءًا.
٢) الوحْدة unit: وهي ما يستطيع العقلُ أن يتخيّل لها كُلًّا وجُزءًا، وإن لم تكن ماهيته مكوّنة من كلّ وجزء.

وإذا استثنينا الإله من الوحدات أمكننا التمييز بين العلاقات والوحْدات من زوايا عدة، نذكر منها:

الزاوية الأولى: من حيث قدرة العقل على خَلْق صورة تجسيدية لها: فالوحدات يستطيع العقل خلق صورة للملائكة رغم أنه لم يرها؛ لأنه يشبّهها بوحْدات رآها لها وجود فيزيائي مثل الطير والخيل. وأما العلاقات فلا يستطيع العقل خلق صورة تجسيدية لعلاقة مثل الصبر.

[١] جاء في "الصحاح في اللغة": ((سَبَرْتُ الجُرْحَ أَسْبُرُهُ: إذا نظرتُ: ما غَوْرُه؟ والمِسْبارُ: ما يُسْبَرُ به الجُرْحُ. والسِّبَارُ مِثْلُه. وكلُّ أمرٍ زُرْتُهُ فقد سَبَرْتُهُ واسْتَبَرْتُهُ. يُقال: حَمِدْتُ مَسْبَرَهُ ومَخْبَرَهُ. والسَّبْرةُ: الغَدَاةُ الباردة، وفي الحديث: "إسباغُ الوضوءِ في السَّبَرات". والسِّبْرُ بالكسر: الهيئة...)).

الزاوية الثانية: هل لها مكان؟: فكل الوحْدات محكوم عليها بأن يكون لها مكان في العالم الخارجي (خارج العقل)، فحتى الكائنات الهلامية (الملائكة والجن والروح) تسبح في العالم لا في العدم.وأما العلاقات فيستنتجها العقل من الأحداث التي تقوم بها الوحْدات، فكَسْرُ زيدٍ لِكُوب مثلًا هو علاقة تنشأ من وجود الوحْدات التالية (زيد، الكوب، الهواء الذي يتحرك فيه الكوب، الأرض التي يسقط فيها الكوب، الشظايا التي ينقسم إليها الكوب) وفي النهاية تجد أن كسر الكوب ليس كائنًا محسوسًا بل مجموعة وحْدات.

الزاوية الثالثة: هل تتكون من أجزاء؟: يتخيل العقل الوحْدة كُلًّا مكوَّنًا من أجزاء؛ مهما كانت الوحدةُ صغيرةَ الحجم مثل الإلكترون أو عظيمة الحجم مثل المَلَك. ثم إنه يمكن اجتماع وحْدتَيْن لتكوين وحْدة ثالثة، فالإنسان مخلوق مركب من الروح وعشرات العناصر الكيميائية، وهذه العناصر الكيميائية عبارة عن ذرة مكونة من نواة فيها بروتونات ونيوترونات (إلكترونات ونيوترونات) بالإضافة إلى الإلكترونات التي تدور حول النواة. وأما العلاقات فليست مُركَّبة من الكل والجزء.

الزاوية الرابعة: هل تخلو من الخلقة؟: كل الوحدات كائنات خلقها الإله، وقد ينتفع ببعضها الإنسانُ فيركّب منها كائنات مصنوعة. وأما العلاقات فهي أحداث الوحْدات، وهي مفاهيم تُدْرَك بالعقل وليست من الخلائق.

الزاوية الخامسة: هل يُنْتِجُ المَسْبُورُ النوعَ الآخر من المسبورات؟: الوحْدات مؤثِّرة بذاتها، فهي تُنْتِج العلاقات، ومثال هذا أن أطفال المدارس -وهم وحْدات- يُنْشئون فيما بينهم علاقة الصَّداقة.

وأما العلاقة فلا تُنْتِجُ وحْدات إلا بتدخّل وحْدات أخرى، فالعلاقة مؤثِّرة بغيرها لا بذاتها، ومثال هذا أن علاقة الصداقة لا تُنْتِج أطفالًا بل تُنْتِجُ شُعورًا مادّيًّا ومُنْتَجًا فيزيائيًّا يُسمَّى الفرحة يظهر في وجوه الأطفال وانبساطهم فيما بينهم، وهذه الصداقة (العلاقة) التي ولّدت الشعور المادّيّ (الوحْدة) لم يكن لها أن تُولِّد هذا الشعور المادي إلا بتدخّل الأطفال أنفسُهم. ولهذا نقول إن العلاقة مفتقرة إلى تسلسل إجرائي.

الزاوية السادسة: عُمُرُها: تتصف بعض الوحدات بأنها تعيش طويلًا مثل الجبال، ويتصف بعضها بقصر العمر مثل الصوت. وأما العلاقة فيتوقف عمرها على عمر الوحْدة التي تستمر في إنتاج العلاقة.

الزاوية السابعة: هل تُوصَف بالحركة؟: بسبب جاذبية الأرض تبدو الأشياء للإنسان ساكنة؛ لكن الحقيقة أن الكرة الأرضية تدور حول نفسها بسرعة

١٦٧٤٦٦ كم/س، وفي الوقت نفسه تدور الأرض حول الشمس بسرعة ١٠٨٠٠٠ كم/س، وتدور الشمس حول مركز مجرة درب التبانة بسرعة ٧٩٢٠٠٠ كم/س، وتسبح مجرة درب التبانة في الكون بسرعة ٢,٥٠٠٠٠٠٠ كم/س. وكذلك الكائنات الروحانية إما أن تتحرك بنفسها أو تشملها حركة الكون. وما دامت الحركة علاقة فلا يمكن وصف العلاقة بنفسها.

وإذا نظرنا في الوجود وجدنا أن المخلوقات والمصنوعات -وكلاهما وحْدات- لا تخلو من أن تكون مركبة من وحْدات مجردة هي الإلكترون (في ذرة المادة) أو البروتون (في ذرة المادة) أو الفوتون (في الضوء) أو الذبذبة (في الأصوات) أو المغناطيس (كالذي بين الأجرام) أو الروح (في الكائن الحي)، وعلى هذا الأساس تفرّق نظرية السبر بين الوحدة المجردة والوحدة المركبة.

ويمكننا أن نميّز بين نوعين من العلاقات:

١) **علاقات خاصة** تتمثل في الأحداث التي تقوم بها بعض الوحْدات ولها تأثير فيزيائي، مثل علاقات الخوف والشجاعة والحركة.
٢) **علاقات عامة** ليس لها تأثير فيزيائي؛ بل هي علاقات تصنيفية يتولاها العقل للتفرقة بين وحدة وأخرى، أو بين علاقة وأخرى. وهذه العلاقات العامة يسميها بعض المناطقة النسب[1]، وهي علاقة التباين، وعلاقة التساوي، وعلاقة العموم والخصوص المطلقين (العلاقة المطلقة بين كلّي وكلّي آخر)، وعلاقة العموم والخصوص من وجه (العلاقة المخصوصة بين كلّي وكلّي آخر)، وعلاقة التواطؤ، وعلاقة التشكيك، وعلاقة التطابق، وعلاقة الترادف، وعلاقة الاشتراك، وعلاقة التخالف، وعلاقة التضاد، وعلاقة التناقض (أو التعانُد)، وعلاقة التماثل، والعلاقة بين الكلي والجزئي، والعلاقة بين الكل والجزء، وعلاقة الإضافة، وعلاقة الالتزام، والعلاقة الظرفية،وفي كتب المنطق تفصيل لمعظم هذه الأنواع من العلاقات.

[1] ذكر هذه العلاقات الكبرى: الميداني، عبدالرحمن حسن حنبكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة: صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي، دار القلم: دمشق، ط٤: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٤٧-٥٨.

وترى نظرية السبر أنه ينبغي للعلماء المختصين بأي مجال -إذا أرادوا أن يتوصلوا إلى مفهوم دقيق لكل مصطلح في مجال تخصصهم، وأن يميزوا بين المفاهيم المتشابكة والمعقدة- أن يقوموا بالإجراءات الآتية[١]:

١) إحصاء كل العلاقات التي يُعْنَى بها مجال عملهم.
٢) معرفة كل الوحْدات التي تقع عليها تلك العلاقات.
٣) تمييز كل وحدة بالعلاقات التي تقع عليها وحدها دون سائر الوحْدات، فإذا ثبت أنها تتميز بعلاقة لا تتصف بها الوحدات الأخرى فهذا يعني أنها وحْدة أساسية، وإذا ثبت أنها لا تتميز بأية علاقة عن غيرها فإن هذا يعني أنها ليست وحدة.
٤) إن العلاقة التي تنطبق على كل الجزئيات التي تندرج تحت وحْدة أساسية بحيث لا يمكن لأية جزئية من جزئيات هذه الوحدة الأساسية أن تخلو من هذه العلاقة- سنسمّيها علاقة وُجُود. وعلاقاتُ الوجود هذه هي التي يلزم إحصاؤها كلُّها لأنها هي العلاقات الضرورية للتفرقة بين وحْدة وأخرى، وهي التي يمكنها حل مشكلة اختلاط المفاهيم عند العلماء في تخصص معين.
٥) إن العلاقة التي تنطبق على بعض جزئيات وحْدة أساسية ولا تنطبق على كل جزئياتها، وكذلك لا تنطبق على كل جزئيات أية وحدة أساسية- نسمّيها علاقة تَحْلِية. وعلاقاتُ التحلية هذه هي التي يُخطئ العلماء حين يركّزون عليها للتفرقة بين الوحدات، فيعتقدون بوجود وحدات لا وجود لها، وكان عليهم أن يدركوا أنه لا توجد وحْدات إلا الوحْدات التي يُتَعَرَّفُ عليها من خلال علاقات الوجود، وأما علاقات التحلية فهي علاقات لا تعين على التفرقة الحاسمة بين الوحدات، وإنما يستفاد منها في معرفة مزيد من الخصائص التي تتمتع بها جزئيات من جزئيات وحْدة معينة.
٦) إذا تصورنا أن علاقة الوجود (أ) تنطبق على الوحدة (س) ولا تنطبق على الوحدة (ص)؛ فإن علاقة الوجود (أ) تُعَدّ كُلِّيًا ضروريًا لتعريف الوحدة (س) والتفرقة بينها وبين الوحدة (ص)، ولا يمكن قبول علاقة الوجود (أ) في تعريف الوحدة (ص). ورغم أن علاقة الوجود (أ) لا

---

[١] الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، مفهوم الكلمة أنموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية RESS، أنطاليا، تركيا، العدد ٣٤، المجلد ٥، البحث الرابع عشر، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٠١٥-١٠١٦.

تنطبق على الوحدة (ص) فإننا لا نقول إن العلاقة (أ) هي علاقة تحلية بالنسبة للوحدة (ص)؛ لأن علاقة الوجود تبقى علاقة وجود مادامت منطبقة على جميع جزئيات وحدة لغوية واحدة على الأقل.

٧) لا يستعان بعلاقة التحلية (ب) للتفرقة بين الوحدة (س) والوحدة (ص) إلا إذا كانت علاقة التحلية (ب) معدومة في كل جزئيات إحدى الوحدتين وموجودة في بعض جزئيات إحدى الوحدتين.

٨) إن علاقات الوجود وعلاقات التحلية تُسمّى العلاقات الخاصة؛ لأنها تخصّ وحْدات من مجال خاص مثل علم اللغة أو علم الأحياء أو علم التاريخ. ومن طبيعة العلاقات الخاصة أن تقوم بها بعض الوحدات ويكون لهذه العلاقات الخاصة في الغالب تأثير فيزيائي.

٩) إن العلاقات العامة هي علاقات تصنيفية يقوم بها العقل للتفرقة بين وحدة وأخرى أو بين علاقة وأخرى، ومثالها علاقة التباين، وعلاقة التساوي، وعلاقة التعاند، وعلاقة العموم والخصوص المطلقين، وعلاقة العموم والخصوص من وجه، وعلاقة الكل بالجزء. وهي علاقات تصلح لكل المجالات والاختصاصات، لأنها تنطبق على الوحْدات المجردة.

١٠) إن علاقات الوجود التي تشترك فيها كل الوحدات في مجال معين مثل مجال اللغة- هي الكليات الذاتية التي تُعْرَف بها هذه الوحدات، وسنسمّيها: علاقات الوجود المشتركة. فإذا أردنا وضع تعريف للوحدة اللغوية ذَكَرْنا هذه الصياغة الرياضية:

الوحدة اللغوية = الوحدة المجردة (الذبذبات الصوتية) التي تنتمي إليها الوحدة اللغوية + علاقات الوجود المشتركة.

١١) بعد أن يتوصل الباحث المختص إلى العلاقات والوحدات المتعلقة بموضوع بحثه أو تخصصه، ويرغب في تقديم موضوعه بطريقة نظرية السبر، يُفَضَّل أن يقدِّم الحديث عن الوحْدات الأساسية، ثم علاقات الوجود التي تتصف بها هذه الوحْدات الأساسية، ثم علاقات التحلية.

لقد قمنا بالإجراءات السابقة، وطبّقناها على مجال اللغة، وخلصنا إلى أن الحديث عن الوحدات اللغوية هو حديث عن كل ما يمكن أن ينتج عن الذبذبات الصوتية، سواء تحول إلى وحدات مكتوبة أو بقي وحدات منطوقة، وعلى الرغم من أن الكلام ينتجه المتكلم في سياق يتضمن متلقّين له في ظروف محددة فإننا لا نَعُدّ المتكلم ولا المستمع وحدات لغوية؛ لأن الوحدة اللغوية مكونة

من وحدة مجردة هي الذبذبات الصوتية مختلفة عن الوحدات المجردة التي يتكون منها الإنسان (وحدة الإلكترون + وحدة البروتون + وحدة الروح). ولذا فإننا نبحث في العلاقة بين الإنسان (الناطق أو المتلقي) والوحدات الصوتية (المنطوقة) باعتبارها علاقة لا باعتبارها وحدة لغوية. وإذا طبّقنا مفاهيم نظرية السبر التي تفرق بين الوحدة والعلاقة فإننا نستطيع أن نقول إن الوحدات اللغوية في رأي نظرية السبر لا تتجاوز الوحدات الست الآتية[١]:

١) الفونيم: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + يتصف زمن نطقه بأنه أقصر زمن ميكانيكي (علاقة) + لا يكون إلا صائتًا واحدًا أو صامتًا واحدًا (علاقة) + يمثل جزءًا من الكلمة أو المورفيم (علاقة) + يتطلب نطقه أن يُنْطَق مع وحْدة أخرى (علاقة) + تتغير خصائص نطقه تغيرًا طفيفًا بمجاورته لغيره من الوحدات فيظهر في صورة فونات (علاقة) + فوناته لا تؤثر في قيمته داخل الكلمة أو المورفيم (علاقة)}.
ولايزال المورفولوجيون يفرّقون بين الفونيم والفون، ويعتبرون الفونيم صورة ذهنية مجردة تظهر في صور حسية هي الفونات، في حين ترى نظرية السبر أن الوحدة اللغوية هي الفونيم، وأننا إذا أضفنا إلى الفونيم علاقة المجاورة مع فونيمات أخرى فإن بعض الخصائص الصوتية لهذا الفونيم تتغير، وهذا يعني أن الفون هو (فونيم + علاقة المجاورة مع فونيم آخر)، وعلى هذا فإن الفون ليس وحدة مستقلة بل هو فونيم مضاف إليه علاقة المجاورة. ومثال الفونيم عند المورفولوجيين حرف الدال في العربية، ومثال فوناته: الدالات الموجودة في كلمات (دَخَل، دِعْبِل، دُخَان).

٢) المقطع: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكون من فونيمين أو أكثر لا يخلوان من أن يكون أحدهما صامتًا والآخر صائتًا (وحدة) + ينتج بسبب نبضة صدرية (علاقة) + لا يُعدّ علامة لغوية (علاقة) + فليس له ممثِّل (علاقة) + ولا يحيل إلى موضوع (علاقة) + ولا يؤدي وظيفة إلا إذا كان مورفيمًا (علاقة) + ويقع عليه النبر (علاقة) + ويكون مورفيمًا أو كلمة أو جزءًا منهما (وحدة) + ويتأثر طوله وتوزيعه بالسياق المقالي إذْ تتداخل بعض مقاطع الكلمات (علاقة) + ويمكن أن ينطق المقطع وحده (علاقة)}

[١] السابق، ص١٠١٦-١٠١٨.

ونمثِّل للمقطع بقولنا إن في آية {إنَّ اللهَ مَعَ الذين اتقوا والذين هم محسنون} [سورة النحل: ١٢٨] المقاطع الآتية: إنْ نَلْ لا هَ مَ عَلْ لَ ذِيْ نَتْ تَ قَوْ وَلْ لَ ذِيْ نَ هُمْ مُحْ سِ نُونْ.

٣) المورفيم: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكوَّن من فونيم أو أكثر (وحْدات) + مكوَّن من مقطع أو أكثر (وحْدات) + يمكن أن يظهر في صورة بِنًى متعددة (علاقة) + يحمل وظيفة واحدة أو أكثر من وظيفة أو يسهم هو وغيره في إنجاز وظيفة (علاقة) + لا يؤدي وظيفته إلا في نفس مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية (علاقة) وقد تتعدد وظائفه بتعدد مجموعات الإسناد والمجموعات القصورية المصاحبة له في سياقه (علاقة) + بعض أنواعه مستقل في النطق وبعضها متصل بغيره (علاقة) + بعض أنواعه يكوّن ممثِّلًا وبعضُها لا يكوّن ممثِّلًا (علاقة) + بعض أنواعه له موضوع وبعضها لا موضوع له (علاقة) + يُخْتَبَر بالاستبدال للتفرقة بينه وبين مورفيم آخر (علاقة) + قد يكون كلمة أو جزءًا من كلمة (علاقة) + تتمتع أجزاؤه بثبات ترتيبها (علاقة) + قد يتكون من صامت واحد أو صائت واحد أو من فونيمين أو أكثر (وحْدات) + قد يقع النبر على أحد مقاطعه (علاقة) + لا يكون محذوفًا مُقدَّرًا إلا إذا كان كلمة في سياق (علاقة)}

ويمكننا فهم المجموعة القصورية ومجموعة الإسناد من تعريف أينشتاين للحركة، يقول: كان معروفًا عند الإغريق أن وصف حركة جسم معين يتطلب وجود جسم آخر، وهذا يعني أن نسبة حدث (حركة) لأي جسم تتطلب مراقبته من جسم آخر كأن نرصد حركة عربة ونحن على سطح الأرض، ويمكن أن تُفْهَم الحركة أو الحدث بالعلاقة بين نقطتين كأن نقول إن الكوكب (أ) يدور حول النجم (ب). وفي ميكانيكا جاليليو ونيوتن تُسمّى النقطة المتحركة: "مجموعة الإسناد". فالحركة والحوادث في الفيزياء القديمة لا يمكن التعبير عنها إلا بالاستعانة بفكرة مجموعة الإسناد. وقد أعاد أينشتاين النظر في هذه الفكرة ووضع مجموعتين: (مجموعة الإسناد) و(المجموعة القصورية)، فمجموعة الإسناد بالنسبة للمراقب هي المتحركة، والمجموعة القصورية بالنسبة للمراقب هي القاصرة عن الحركة أي العاجزة عن الحركة. ولكن ماذا لو كان المراقب هو المجموعة القصورية نفسها، ثم تحرّكت مجموعة الإسناد بخط مستقيم (ليس نحو المجموعة القصورية)، ألا يمكن أن يشعر المراقب بأن مجموعته القصورية هي المتحركة؟ إن هذه الحالة تشبه حالة حافلتين تقفان جنبًا إلى جنب، وكان يعقوب ينظر من زجاج

حافلته نحو الحافلة الأخرى، وفجأة تحرّكت الحافلة الأخرى عندئذ قد يشعر يعقوب أن حافلته هي المتحركة وليست الحافلة الأخرى، ولو كان يعقوب هو سائق حافلته لربما ارتاع من الموقف وظنّ أن حافلته تحركت وهو في غفلة عنها!. ولأجل هذا يرى أينشتاين أن كلًّا من المجموعتين بالنسبة للأخرى هي مجموعة قصورية[١].

٤) الكلمة: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكونة من فونيمين فأكثر (وحدات) + ومقطع واحد على الأقل (وحدات) + ولا تكون مورفيمًا إلا إذا دخلت في سياق وأدّت وظيفة (علاقة) + لابد أن تكون علامة لغوية (علاقة) + تحيل إلى موضوع (علاقة) + وتصنع ممثِّلًا (علاقة) + ويتأثر معناها بالسياق (علاقة) + وتُلحَظ علاقات الترادف بينها وبين سائر الكلمات بعلاقة الاستبدال (علاقة) + وتمثِّل جزءًا من التركيب (علاقة) + تتصف بعض الكلمات بأنها لازمة الترتيب في التركيب ويتصف بعضها بالتنزل في مواقع مختلفة من التركيب (علاقة) + ويمكن استقلالها في النطق (علاقة)}

٥) التركيب: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحْدة لغوية + ما تكوّن من كلمتين فأكثر (وحدات) + تكون بين أجزائه علاقة إسناد أو تقييد (علاقة) + وينشأ عنه ممثل تقييدي أو إسنادي أو أسلوبي تتغير دلالته وفق السياق + وقد يتميز كل جزء من أجزاء التركيب بحرية الترتيب أو عدم جواز تغيير الموقع}.

ويمكن تعريف التركيب وفقًا لما سبق بالصياغة الآتية: (وحدة لغوية تنشأ من تجاور كلمتين أو أكثر. وهذا التجاور إن كان فيه حدث لغوي صريح أو مُقدَّر أصبح تركيبًا إسناديًّا (أو جملة) نحو (حَضَرَ زيدٌ)، وإن لم يكن فيه حدث لغوي أصبح تركيبًا تقييديًّا نحو (سيارةٌ واسعةٌ). فإن كانت الكلمات التي يتكون منها التركيب قابلة للتبادل في مواقعها سُمِّي تركيبًا حُرًّا، وإن لم تقبل تغيير أي موقع سُمِّي مَثَلًا. وينشأ عن التركيب الإسنادي ممثِّل نسمّيه الممثل الإسنادي، وينشأ عن التركيب التقييدي ممثِّل نسمّيه الممثل التقييدي، وقد يكون للتركيب ممثِّل أسلوبي مثل النفي والتوكيد والاستفهام ينشأ من مجموع وحداته وليس ناشئًا عن التقييد ولا الإسناد. وعلى العموم فإن الممثل التقييدي والممثل الإسنادي والممثل الأسلوبي يمكن أن يتغير بتغير السياق).

---

[١] أينشتاين، ألبرت، "ما نظرية النسبية؟"، مقالة بجريدة Times البريطانية عام ١٩١٩، ضمن كتاب "ألبرت أينشتاين: أفكار وآراء"، مؤسسة فوارس: القاهرة، ٢٠١٥ص٣٥-٣٦.

٦) النص: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + من تركيبين فأكثر (وحْدات) + يتضمن التركيبان إسنادَيْن على الأقل (علاقة) + يحقق الإسنادان ممثِلا لا يمكن حصوله إلا باجتماعهما (علاقة)}

إن كل الظواهر اللغوية ما هي إلا علاقات خاصة تحصل في الوحْدات اللغوية السِّتّ (الفونيم، المقطع، المورفيم، الكلمة، التركيب، النص) وما علينا سوى أن نضع تحت كل وحدة من الوحدات السِّتّ- الظواهرَ (العلاقات الخاصة) التي تحصل لها، وقد تتكرر الظاهرة (العلاقة الخاصة) فتحصل في وحدتين أو أكثر.

إن محاولة إحصاء كل الظواهر اللغوية التي تقع في الوحدات الستِّ السابقة يحتاج إلى بحث مستقل، وجهد كبير، وتنبيش عن الظواهر المشتركة بين اللغات والظواهر الموجودة في لغات بعينها دون غيرها، ولَعَمْري إنه مشروع يحتاج إلى وقت طويل وفريق عمل، ولأجل هذا تقدم نظرية السبر حلًّا يغنينا عن ذلك ويقودنا إلى وضع أيدينا على أنواع الوحدات اللغوية الأساسية، وذلك بتصنيف العلاقات اللغوية إلى نوعين رئيسيين يساعد أحدهما على تحليل أنواع المنطوق للتوصل إلى وحداته الأساسية، ومِن ثَمّ نحل كثيرًا من المشكلات اللغوية سواء كانت مشكلات في المفاهيم أو التحليل.

إن العلاقات الخاصة التي تتصف بها الوحدات الستّ تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما[١]:

لاقات الخاصة التي تتصف بها الوحدات الستّ تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

١) علاقاتُ وجودٍ: وهي العلاقات الضرورية التي بها تتميز وحْدة من الوحْدات ويصبح لها تعريف جامع مانع؛ وهي علاقات لا تنفك عن الوحْدة بل تصحبها في كل سياق. وهذا يعني أننا لو تصوّرنا وجود أمثلة من وحدة الفونيم مثل الأصوات (ت، ح، س، ع) فإن كل مثال من هذه الأمثلة يجب أن يتصف دائمًا بالعلاقات الضرورية التي تقوم عليها ماهية المورفيم، ومن أمثلة هذه العلاقات الوجودية اتصاف الفونيمات بقبولها قانون الاستبدال. وهذه العلاقات الوجودية يمكن أن تسلم منها بعض الوحدات الست لكن لا يعقل أن تخلو منها كل الوحدات الست.
٢) علاقاتُ تَحْلِيةٍ: هي علاقات لا تفتقر إليها الوحدات لإثبات وجودها، وإنما هي خصائص إضافية تتزين بها أمثلة من وحْدة معينة ولا تتصف

[١] الكندي، فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، ص١٠١٩.

بها كل أمثلة الوحدة، ومثال هذا أن اتصاف فونيم بالتفخيم لا يُعَدّ علاقة وجودية بل علاقة تحلية؛ لأن التفخيم ليس سمة ملازمة لكل الفونيمات.

ويمكننا من خلال ما سبق أن نعرّف الوحدة اللغوية linguistic unit بأنها ما يمكن أن يُنْطَقَ وله قيمة عند جماعة لغوية، ولا يخلو من علاقةٍ/علاقات وجودٍ تميزه من غيره بحيث تنطبق هذه العلاقة/العلاقات على كل جزئياته ثم لا توجد هذه العلاقة/العلاقات في غيره. وقد تتميز وحْدةلغوية بعلاقات وجود أخرى تشترك فيها مع نوع آخر من الوحدات اللغوية[١].

وإذا عُدْنا إلى أنواع الوحْدات اللغوية الستّ وجدنا أنها جميعا تلتزم بعلاقات الوجود المشتركة التالية: ١. اتصافها بأنها ذبذبات صوتية تنتمي إلى الوجود الفيزيائي والمعطيات الطبيعية والمعرفة المفارقة[٢]. ٢.اتصافها بأنها منطوقة تنتمي إلى الوجود الميكانيكي الذي يسمح لحدوث الحركة في وسط مادي[٣]. ٣. وقوعها في الكلام. ٤. ظهورها في صورةِ بنيةٍ. ٥.إما أن تكون جزءًا له كلٌّ أو كُلًّا له جزء. ٦.كونها مشتملة على صوامت أو صوائت. ٧.اعتراف المجتمع اللغوي بها واستعماله لها. ٨. اطراد خصائصها في جزئياتها. ٩. استغراق نطقها زمنًا معينًا. ١٠.لها طول كِمِّيّ. ١١.لها كليات وجزئيات، فالكليات هي الخصائص التي تشترك فيها مجموعة أفراد، والجزئيات هي كل فرد يمثل حالة متفردة مخصوصة بما لا يسمح لغيرها الاشتراك معها فيها.

ومادامت جميع الوحدات اللغوية تلتزم بهذه العلاقات الوجودية المشتركة فإننا سنتعارف من الآن على أن قولنا (وحْدة لغوية) يساوي قولنا {ذبذبات صوتية (وحْدة مجردة) + علاقات الوجود المشتركة}.

علينا ألا ننكر أيضًا أن بعض الوحدات الأساسية مركبة من وحدات أساسية أخرى؛ لكن هذه الوحدات الأساسية المركبة تختلف عن وحداتها الأساسية الصغرى في أن الوحدة الأساسية المركبة تتمتع بعلاقة وجود خاصة بها تنطبق على جميع جزئياتها، وهذه العلاقة الوجودية لا تنطبق على جميع جزئيات أية وحدة أخرى. ومثال هذا أن الكلمة وحدة أساسية مركبة من فونيم أو أكثر، ومن مقطع أو أكثر، ولكن كل كلمة تتمتع بقدرتها على الإحالة إلى ممثِّل

---

[١] السابق ص١٠١٩.

[٢] هوسرل، إدموند، فكرة الفينومينولوجيا، ترجمة: فتحي إنقزو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١: أغسطس ٢٠٠٧، ص٣٢-٣٣.

[٣] روزنتال؛ ب؛ يودين، م، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط٧: ٢٠١١، ص١٠، ٥٥٤.

وموضوع، وهو ما لا يتمتع به أي فونيم ولا أي مقطع. وقد يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: إذا كانت الكلمة وحدة كبرى تتضمن وحدات أصغر منها هي الفونيم والمقطع، فلماذا لا نعتبر الفونيم هو الوحدة المجردة التي تتركب منها سائر الوحدات المركبة (المقطع، المورفيم، الكلمة، التركيب، النص)؟ والجواب أن الفونيم في الحقيقة هو أيضًا وحدة مركبة من ذبذبات صوتية، ولذلك آثرنا التفرقة بين الوحدات المجردة (الإلكترون، البروتون، الفوتون، الذبذبات الصوتية، المغناطيس، الأرواح) التي تتكون منها كل المسبورات المُحْدَثة، والوحدات الأساسية التي يتميز بها مجال معين مثل مجال اللغة[١].

وأما علاقات التحلية فإنهاتنطبق على بعض جزئيات وحْدة أساسية ولا تنطبق على كل جزئياتها، وكذلك لا تنطبق على كل جزئيات أية وحدة أساسية. وعلاقات التحلية في اللغة كثيرة جدًّا تحتاج إلى معجم لإحصائها، بعضها تشترك فيه اللغات، وبعضها يوجد في لغة دون غيرها، ونمثل لها بعلاقة الاستقلالIndependence إذ تتميز الكلمة بإمكان أن تكون منطوقة وحدها مستقلة في وجودها الفيزيائي، وكذلك المقطع. وعلاقة الجزئيMemberأو Denotata كما ذكر مورس[٢]،وهو الوحْدة أو العلاقة المتعينة عند المتكلم والمخاطب بإحدى وسائل التعريف.كأن تكون عَلَمًا نحو "الأردن" أو مُعَرَّفًا بأل العهدية الحسية أو الذهنية أو الذكرية نحو "أغْلِقِ البابَ" أو مُشَارًا إليه نحو "هذه الطريق". فهذه التصورات لا نسأل عنها بـ"كم" ولا "أيها" لأنها ليس لها سوى مصداق واحد. وعلاقة المفصل أو الفاصلة juncture وهي سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع آخر. وعلاقة التنغيم Intonation وهي رفع صوت جزء من الكلمة أو التركيب وخفض صوت الجزء الآخر[٣].

---

[١] الكندي، فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، ص١٠٢٠.

[2] Morris, Charles W., Foundations of the theory of signs, International Encyclopedia of Unified Science, The University of Chicago Press, 1934, volume 1 number 2, p5.

[٣] الكندي، فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، ص١٠٢٠.

المبحث الثالث: دور نظرية السبر في معالجة مفهوم الإسناد:

لا شك أن المبحث الأول قد بيّن حجم الإشكال في فهم الإسناد، وخلاف العلماء في مفهوم الجملة، ولعلنا نرجع خلافهم إلى الأسباب الآتية:

١) قيام كل عالم بالنظر إلى المصطلح من زاوية واحدة أو عدة زوايا لا تمثل كل علاقات الوجود التي تمثِّله، الأمر الذي يجعل مفهومه ملتبسًا بمفهوم مصطلح آخر أو يجعل مفهومه ناقصًا، وبعبارة أخرى يتسبب قصور النظر في أن يصير التعريف غير مانع ولا جامع، وما قد يبدو بدهيًّا أو متَّفقًا عليه عند العلماء الذين لا يوسِّعون مدارك نظرهم- يصير مُشْكلًا من منظور السبر.

٢) إن الجملة تتركب من كلمات، ولا يجوز الحديث عن مفهوم الجملة قبل حل مشكلة مفهوم الكلمة والفرق بينها وبين المورفيم، فهي مشكلة عويصة ألّف فيها حلمي خليل كتابه "الكلمة: دراسة لغوية معجمية" وحشد فيه خلافات العلماء القدماء والمحدثين من العلوم المختلفة، وخلص فيه إلى أن للكلمة معنى ومبنى، وأنه لا يمكن وضع تعريف جامع مانع لها، ولكن يمكن دراسة كل الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تعين على إدراك ماهيتها إدراكًا عامًّا[١]، وقد تعرّضنا لمفهوم الكلمة والمورفيم في المبحث الثاني لحل هذا الإشكال، وكتبنا في مفهوم الكلمة بحثًا مستقلًّا[٢].

٣) لا يمكن فهم الإسناد دون فهم فكرة الحركة في الفيزياء، ولأجل هذا سنخصص في هذا المبحث حديثًا عن هذا الجانب؛ لأن الحدث عند النحويين ما هو إلا الحركة عند الفيزيائيين.

٤) إن مفهوم الجملة معقد لأن مستوى التركيب هو مستوى تجتمع فيها الفونيمات والمقاطع والمورفيمات والكلمات، ولا يمكن فهم التركيب الإسنادي قبل المرور بسلسلة من المفاهيم التي تتعلق بالتركيب والإسناد. وهذا ما سنوضّحه أيضًا في هذا المبحث.

---

[١] انظر فيما قاله حلمي خليل في نهاية الباب الأول من كتابه "الكلمة: دراسة لغوية معجمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢: ١٩٩٣م.

[٢] هو "فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية"، وقد نقلنا منه في حواش سابقة.

ولو استرجعنا التعريفات التي قُدِّمت للإسناد أو الكلام أو الجملة أو القضية الحملية لوجدناها غير قادرة على الإمساك بحدوده المانعة الجامعة:

١) يقول المناطقة في تعريف القضية الحملية: (ما حُكِم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه). ولنا أن نسأل: أليس في قولنا (الرجل الكريم) إثبات الكرم للرجل؟ فهل يكون هذا القول قضية؟

٢) ولو قلنا إن الجملة ما اجتمع فيها اسم وفعل أو اسم واسم، فهل كل اسم وفعل يجتمعان يكوّنان جملة، أليس في قولنا (الذي صبر) اسم وفعل؛ لكنهما لا يكونان جملة. وقس على ذلك اجتماع (قلمٌ كوبٌ). ثم هل مفهوم الاسم من المفاهيم المستقرة في النحو العربي؟ أليست ثمة محاولات لتغيير أقسام الكلم كما رأينا عند تمام حسان.

٣) ولو أخذنا بتعريف من قال إن الجملة هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه أو يتصف بتمام الفائدة، أليس هذا تعريفًا يَكِل مفهوم الجملة إلى حالة نفسية هي رضا المتلقي بالمقول واكتفاؤه به. فهب أن الشاعر قيس بن الملوح سمع مغنية تغني له أغنية لا تزيد فيها عن كلمة (ليلى) مع تنغيمها بنغمات الحب، أفلا تراه يطرب إليها أشد الطرب، ويراها مما يحسن السكوت عليه؟!

إن عبارة (ما يحسن السكوت عليه) وعبارة (ما يفيد المستمع) غير علميتين؛ لأنهما مقياس ذوقي يتكئ على ذائقة المتلقي ويتأثر باختلاف ذوائق المتلقين وقدراتهم الذهنية على التمييز بين ما يحسن السكوت عليه وما لا يحسن السكوت عليه؛ أو بين ما يفيد وما لا يفيد، ولا يتكئ هذا المقياس الذوقي على عناصر يمكن للجميع ملاحظتها والاتفاق على أنها كفيلة بالقبض على الجملة وتمييزها وسط النصوص.

٤) وأما تعريف الجملة بأنها ما تكوّن من مسند ومسند إليه وإسناد، فإنه مُطالب بتفسير مفهوم الإسناد، فإن قال (إنه نسبة شيء إلى شيء) عُدْنا إلى الإشكال الذي وقع فيه المناطقة، وسألناه: وما معنى النسبة؟ أهي الموجودة في مثل (الرجل الكريم)؟ فإن قال: بل هي الموجودة في نحو (زيد كريم) قلنا: وما الذي اختلفت فيه النسبتان؟ فإن قال: اختلفتا في المطابقة بين المبتدأ والخبر. قلنا: وما الفرق المعنوي الناشئ عن كل مطابقة من المطابقتين؟ وهكذا نعيده إلى السؤال الأول الذي يطالبه بوضع مفهوم علمي دقيق للإسناد غير قابل للتداخل مع غيره من المعاني الوظيفية الناشئة بين التراكيب التقييدية الآتية التي لا تخلو من وجود نسبة من عنصرين:

أ- التركيب التقييدي الوصفي نحو (سيارة واسعة).

ب- التركيب التقييدي الموصولي نحو (السيدة التي رضي الله عنها).

ت- التركيب التقييدي الظرفي (أمام المركز).
ث- التركيب التقييدي الإضافي (بيتُ عامرٍ).
ج- التركيب التقييدي الحر نحو (محمد في)، و(محمد الذي)، و(إن الظالمون).
فكيف لنا أن نفرق بين النسبة التي بين المسند والمسند إليه وسائر النِّسَب الموجودة في هذه التركيبات التقييدية؟ إننا محتاجون إلى فكّ لغز (الإسناد) بتقديم عناصر لغوية واضحة تُعَدّ معيارًا علميًّا دقيقًا يمكن تطبيقه على مختلف التركيبات للتمييز بين ما هو إسناد وما ليس إسنادًا. وهذه العناصر التي ننشد توضيحها لا يمكن أن تتكل على الشكل وحده كأن يقال: إن الجملة اجتماع اسمين أو فعل واسم! على طريقة الرماني، أو أن يقال إن الجملة هي نمط شكلي كما ذهب بلومفيلد.

٥) وهكذا تعريف الجملة بأنها ما تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل؛ هو تعريف يقود إلى أن نسأل: وما المبتدأ والخبر، فإن قال هما المسند والمسند إليه عُدْنا إلى مشكلة الإسناد وضرورة تحديد مفهومه لأن وجود المسندين يقتضي ولادة الإسناد.

٦) وأما تعريف الجملة بأنها أقل وحدة تركيبية يمكن أن تستقل؛ فهو تعريف غريب يقودنا إلى أن نسأل: ما المقصود بالاستقلال؟ أهو استقلال فسيولوجي فيزيائي بحيث يمكن نطق التركيب وإخراجه وحده إلى حيز الوجود غيرَ متصل بغيره؟ فإن كان الأمر كذلك فإننا نجد أشكالًا من التركيب الذي يجمع كلمتين فأكثر جمعًا مستقلًا نحو (ما الذي محمدٌ) و(في البيت) (وهل فاطمة) فهل نعد هذه جملًا؟! وإن قال إن الاستقلال هو تمام الفائدة عُدْنا إلى نقاشنا السابق عما يحسن السكوت عليه. والتعريف بالاستقلال تعريف باهت يشبه تعريف بلومفيلد (شكل لغوي مستقل لا يدخل في شكل لغوي أكبر منه).

٧) دعونا نأخذ بقول التحويليين إن الجملة هي (الفكرة النواة)، ونَعُدْ إلى الفيزياء لنتذكر أن النواة جزء من الذرة، فالذرة مركبة من الإلكترونات التي تدور حول النواة، والنواة مركبة من النيوترونات والبروتونات. ولنتصور أن الجملة مركبة من شيئين كما تتركب النواة من النيوترونات والبروتونات، وعلينا الآن بعد إنهاء درس الفيزياء أن نذهب إلى درس البلاغة لنسأل: ما وجه الشبه بين النواة والجملة؟ ولن نجد وجه شبه غير اجتماع عنصرين. وهكذا نخرج بنتيجة في علم الرياضيات تقول: كل عنصرين يجتمعان يكونان مجموعة واحدة تسمى نواة أو جملة،وعندئذ سنأتي بأية وحدتين لغويتين ونجمعهما لنكوّن النواة المنشودة.

٨) ويبدو أن شبح تلك الأسئلة جعلت بعض المدارس تنسى الجملة وتتجه إلى مفهوم واضح هو سلسلة الكلمات أو الأنماط التركيبية. وعلى الرغم من أن السلاسل الكلامية والأنماط التركيبية أشكال أقرب إلى معادلات الرياضيات البحتة فإنها تختلف عن المعادلات الرياضية في أن المعادلات الرياضية تعطيك في النهاية قيمة حسابية على خلاف معادلات الأنماط التركيبية إذ ليس من وكْدِها سوى بيان أنواع الكلم التي تسلسلت في كلام معين دون بيان وظائفها التركيبية. وإذا تجاوزنا هذا إلى الطريقة التوليدية التحويلية الأكثر تطوّرًا –لأنها تركّز على تحويل الوظائف النحوية إلى أنماط شكلية- وجدنا أنفسنا أمام تركيب من نوع (فعل + فاعل) و(مبتدأ + خبر) فأعادنا إلى أزمة تعريف الإسناد؛ لأن المشكلة ليست في قدرة المتكلم العربي على صناعة جملة اسمية أو فعلية؛ بل المشكلة في عدم مقدرة اللغوي على صياغة تعريف علمي موضوعي للإسناد الذي هو لُبّ الجملة وعمودها الفقري المعنوي المميّز لها.

من الواضح أننا أمام أزمة حقيقية لا يكاد يسلم منها نحوي،وأرى أن هذه الأزمة لا يمكن أن تُحَلّ إلا بالإجراءات الآتية:

الإجراء الأول: أن نحل مشكلة مفهوم الكلمة والمورفيم، ونعرّف كل الوحدات اللغوية التي تتركب منها الجملة تعريفًا علميًّا دقيقًا قائمًا على منهجية واضحة في التعامل مع مصطلحات العلوم ومفاهيمها. وقد فعلنا ذلك في المبحث السابق.

الإجراء الثاني: أن نقدِّم تصوّرًا علميًّا واضحًا يفرّق بين (النسبة التقييدية) و(النسبة الإسنادية)، وهذا التصور محتاج إلى توضيح مجموعة مفاهيم قبل الوصول إلى فكرة النسبة ونوعَيْها: التقييدي والإسنادي. ولأجل ذلك أقترح أن نسير وفق التسلسل الآتي للمفاهيم التي تُوصِلنا إلى فهم واضح للجملة؛ علمًا أني سأستعمل فيما يلي مصطلحات نظرية السبر مثل الوحدة والعلاقة لشرح كثير من المفاهيم:

١) التقدير estimation: هو الممثِّل الذي يحصل عليه متلقي التركيب من الجمع بين الوحدات المنطوقة والوحدات المقدَّرة المحذوفة،وللمثل في النظرية التداولية ثلاثة أنواع: أولها الممثل المباشر Immediate Interpretant وهو الصورة الذهنية التي ترتسم في ذهن أي شخص يتلقى علامة يتعارف المجتمع اللغوي على معناها، فالممثل المباشر هو

الـذي تقصـده العلامـة بنفسـها[١]؛ أي يمكـن التوصُّـل إليـه بالعلامـة وحدها[٢]، فهو علاقة مباشرة بين العلامة والموضوع لا تتأثر باختلاف المـؤولين[٣]، ولا يصـنع وعيًـا شخصـيًّا[٤]، ولأجـل ذلـك سُـمِّي (معنـى العلامـة)[٥] و(الممثـل الموضـوعي)، ومـادام يقـود إلـى الموضـوع فهـو يسـاعد علـى معرفـة الغـرض مـن كـلام المـتكلم[٦] دون انتظـار تأويـل المـؤوّل، فهـو يعطـي قيمـة ذاتيـة للعلامـة[٧]. والنـوع الثـاني هـو الممثِّـل الـديناميكي **Dynamical interpretant**،ويقصـد بـه الصـورة الذهنية التي تصعد إلى ذهن متلقٍّ بعينه نتيجة ظروف معينة مرّ بها، مثل أن يقال للمتلقي كلمة "الطقس" فيتذكر الطقس الذي رآه قبل قليل وهو يفتح نافذة المنزل. والنوع الثالث هو الممثل النهائي ultimate or final interpretant أي المحصلة النهائية التي سيقترفها متلقي العلامة، فلو كانت العلامة هي (الجو عاصف) لكانت المحصلة النهائية إلغاء النزهة[٨].

١) الحَدَث اللغوي linguistic act: هو في الفيزياء: العلاقة بين مجموعة إسـناد ومجموعـة قصـورية بالنسـبة لمراقـب، ويُعَبّـر عنـه فـي اللغـة المصدرُ واسمُ المصدر، وتكون دلالة الحدث اللغوي جزءًا من دلالة الفعل والمشتقات. وعلينا أن نفرق بين الحدث المنسوب لمجموعة إسناد يستغرق حصوله زمنًا طبيعيًّا نحو قولك (كَتَبَ زيادٌ) و(أضاربٌ أنت عمرًا) فهاتان الجملتان تدلان على أن حدث الكتابة المنسوب لزياد وحدث الضرب المنسوب للمخاطب يقتضي حصولُهما مدّة زمنية؛ في حين أن الحدث الثابت المنسوب إلى مجموعة قصور يدل على اتصاف الذات به قبل نطق الكلام نحو (جاء زيد القاتل) فلفظة (القاتل) لا تدل

(1)The basis of pragmaticism, 1905, during "the dictionary of Pierce's terms".
(2)On the system of existential graphs considered as ınstrument for the investigation of logic, 1906, during "the dictionary of Pierce's terms".
(3)Letters to Lady welby, 1908, during "the dictionary of Pierce's terms".
(4)Letters to Paul Carus, 1910-08-23, during "the dictionary of Pierce's terms".
(5)Prolegomena to an apology for pragmaticism, 1906, during "the dictionary of Pierce's terms".
(6)Letters to Lady Welby, 1906, during "the dictionary of Pierce's terms".
(7)On the system of existential graphs considered as a ınstrument for the investigation of logic, 1906, during" the dictionary of Pierce's terms".
(8)Letters to William James, 1909, during "the dictionary of Pierce's terms" an electronic dictionary.

على حدث متحرك في زمن؛ بل تدل على صفة كانت لصيقة بالذات قبل نطق العبارة.

٢) التقييدBound: هو تخصيص الإسناد الذي بين المسند والمسند إليه بأية وظيفة أخرى مثل تخصيصه بظرف أو حال أو مفعول به أو مفعول لأجله أو مفعول معه أو جارّ ومجرور، ويشمل التقييد أيضًا تخصيص اسم الجنس بنعت أو ظرف أو نحو ذلك.

٣) الوصف: علاقة بين كلمتين بحيث تكون إحداهما موضوعًا والثانية علاقة اكتسبها الموضوع.

٤) الظرفية: علاقة تجعل وحْدة أو علاقة حالّة داخل وحْدة أخرى.

٥) التركيب التقييدي Bound Combination: هو التركيب الذي يحصل نتيجة اجتماع كلمتين فأكثر دون أن يتحقق فيهما الإسناد، ومن أمثلته:

ح- التركيب التقييدي الوصفي نحو (سيارة واسعة).

خ- التركيب التقييدي الموصولي نحو (السيدة التي رضي الله عنها).

د- التركيب التقييدي الظرفي (أمام المركز).

ذ- التركيب التقييدي الإضافي (بيتُ عامرٍ).

ر- التركيب التقييدي الحر نحو (محمد في)، و(محمد الذي)، و(إن الظالمون)، فهو مجرد صفّ لبعض الكلمات دون تحقيق معنى وظيفي.

٦) الإسناد ratio: قيام وحْدة أو مجموعة وحْدات بِحَدَثٍ صراحةً أو تقديرًا على أن تكون هذه الوحدة مجموعة إسناد مقابل مجموعة قصور بالنسبة لمراقب، ويأتي الإسناد في صور مختلفة نمثل لها بما يلي:

أ- في قولك (زيد طالبٌ) قامت الوحْدة (زيد) بحدث الكينونة المقدَّر بكلمة (كائنٌ).

ب- في قولك (ماتت الأفعى) لم يكن للأفعى حقيقة خِيَار الموت؛ وإنما قيامها على سبيل التقدير.

ت- في قوله تعالى (وأن تصوموا خيرٌ لكم) قامت الوحدات الموجودة في (أن تصوموا) بحدث الكينونة المقدر.

ث- في قولك (كَتَبَ القاضي) قام القاضي صراحةً بحدث الكتابة.

ج- (سبحان الله): قام (الله) بحدث التقدُّس فكأن التقدير (تَقَدَّسَ اللهُ).

ح- (حبذا العملُ): قام (العملُ) بحدث الكينونة وهو الحُسْنُ تقديرًا وكأن المعنى (حَسُنَ العَمَلُ).

وبهذه التقديرات تُلْغي فكرة وجود جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، ونَعُدّ الإسناد مفهومًا يتحقق باللفظ الصريح أو بتقدير اللفظ ويدل على قيام وحْدة بفعل، وعلى هذا فإن كل التراكيب التي تدل على قيام وحدة بعلاقة- تُعَدّ فعلية، وليس ثمة جملة اسمية أو جملة بلا إسناد، ولعل ما يُعَزّز هذا التعريف للجملة أن الجملة الاسمية التي نظّن نحن العرب أنها بلا فعل- نجدها بأفعال مساعدة to be verbs في اللغات الهندأوروبية، ثم إن تقدير النحاة لجملة النداء بأن لها فعلًا محذوفًا تقديره (أنادي) أو (أدعو)- يشير إلى شعورهم بحاجة الجملة إلى حدث لغوي، وكذلك تقديرهم للخبر في مثل (زيد في البيت) بأنه استقر أو مستقرّ، وفي القرآن الكريم نجد في قوله تعالى: {لعل الساعة تكون قريبًا} تلميحًا إلى ضرورة أن تتضمن الجملة حدثًا لغويًّا صراحةً أو تقديرًا.

٧) المسند reference: هو الوحدة أو الوحدات اللغوية التي تحمل دلالة الحدثحَمْلًا صريحًا أو مُقَدَّرًا، على أن تقوم بهذا الحدث وحدة أخرى في التركيب نفسه.

٨) المسند إليه predicate: الوحدة أو الوحدات اللغوية التي تقوم بالحدث صراحةً أو تقديرًا.

٩) التركيب الإسنادي أو الجملة sentence: هو التركيب الذي يدل على قيام وحْدة أو مجموعة وحْدات بحدث دلالة صريحة أو مقدَّرةً؛ على أن يكون هذا الحدث مستغرقًا زمنًا طبيعيًّا، نحو قولك (كَتَبَ زيادٌ) و(أضاربٌ أنت عمرًا) فهاتان الجملتان تدلان على أن حدث الكتابة المنسوب لزياد وحدث الضرب المنسوب للمخاطب يقتضي حصولُهما مدّةً زمنية؛ في حين أن الحدث الثابت المنسوب إلى ذات أو وحدة هو الحدث الذي تتصف به الذات قبل نطق الكلام، نحو (جاء زيد القاتل) فلفظة (القاتل) لا تدل على حدث متحرك في زمن بل تدل على صفة كانت لصيقة بالذات (زيد) قبل نطق العبارة.

الإجراء الثالث: يتعلق بالأسس المنهجية التي ينبغي أن نسير عليها عند تقسيم التركيب لمعرفة موقع الجملة من هذه الأقسام وعلاقتها بكل قسم، فمن وجهة النظرة السبرية نرى أن أيّ تقسيم لا يخلو من أن يكون هدفُه تقسيمَ وحْدة أو تقسيم علاقة، فإن كان هدفُه معرفة أنواع الوحدات الأساسية فإنه لابد أن ينظر من منظار علاقات الوجود لأنها هي التي تميّز الوحدات الأساسية بعضَها من بعض، وإن كان هدفه معرفة أقسام إحدى الوحدات الأساسية فإنه ينبغي أن يختار إحدى علاقات التحلية ليتوصل إلى هذه الأقسام. فعلى سبيل التمثيل قسّمنا

الوحدات اللغوية الأساسية إلى ست وحدات هي (الفونيم، المقطع، المورفيم، الكلمة، التركيب، النص) على أساس أن كل وحدة من هذه الوحدات الست لا تخلو من علاقة وجود تنفرد بها من سائر الوحدات الأخرى الأساسية، فإذا أردنا تقسيم وحْدة التركيب وجب أن ننظر من خلال إحدى علاقات التحلية، وهذا يعني أن كل علاقة تحلية تمثل زاوية نظر نقسّم من خلالها التركيب إلى أقسام مختلفة، ثم يمكننا تفريع القسم الواحد إلى أقسام أصغر بالنظر إلى علاقة تحلية أخرى؛ كما يظهر فيما يلي:

الزاوية الأولى في تقسيم التركيب: ينقسم التركيب من حيث دلالته على الحدث أو عدمها إلى نوعين:

١- التركيب الإسنادي (الجملة): الذي يدل على قيام وحْدة أو مجموعة وحْدات بحدث دلالة صريحة أو مقدَّرةً؛ على أن يكون هذا الحدث مستغرقًا زمنًا طبيعيًّا، وتنقسم الجملة إلى قسمين بحسب إمكان استبدال عناصرها:

أ- الجملة الحرة free sentence يُسْمَح عرفًا وفيزيائيًّا لعناصرها تغيير ترتيب كلماتها أو استبدالها وإن كان المعنى يتغير، مثل أن تقول (قام زيد)، ثم تقول (زيدٌ قام) ثم تقول (قام سالم).

ب-المَثَل idiom يجب أن يُحْكَى دائمًا كما سُمِعَ نحو (وافَقَ شَنٌّ طبقة) فلا يقبل استبدال كلماته ولا تغيير ترتيبها عُرْفًا لا فيزياءً. وأنا هنا أتحدث عن الأمثال التي يشترط فيها وجود الإسناد.

ت-العبارة المحنطة[١]: هي جملة بعض عناصرها قابلة للاستبدال، وبعضها غير قابل للاستبدال، ومثالها:

* أبرحتَ ربًّا: ومعناه (أيَّ أبٍ كنتُ أعتزُّ به!)، فهو ثناء، ويمكن أن تقول (أبرحتَ جارًا!) فنلحظ أن عنصر (أبرحت) ثابت، وعنصر (ربًّا، جارًا، ابنًا...) متحرك.

* آبَكَ: معناه (أبعدك الله وأهلكك)، فيمكن أن تغير الضمير فتقول (آبكِ، آبكم، آبكما) لكن عنصر (آبَ) يثبت.

---

[١] هذه التسمية -التراكيب المحنطة- لم أجدها عند أحد قبلي، وإنما وضعتُها للتفرقة بين الأمثال (وهي التراكيب التي لا يجوز تغيير بنيتها) وتراكيب تتميز بأنها تجمع بين عناصر مُحَنَّطة (لا يمكن تغيير بنيتها) وعناصر متحركة (قابلة لأن تُسْتَبْدَل)، مثل قول العرب (أرأيْتَكَ) فهذا تركيب يعني (أَخْبِرْنِي) ويستعمل للاستنكار أو التبكيت، وهو تركيب محنَّط لأنه يجمع بين عناصر ثابتة (همزة الاستفهام+ الفعل رأى الماضي+ تاء المخاطب) وعنصر متغير هو كاف خطاب المفرد المذكر إذ يمكن تغييره إلى (أرأيتكِ، أرأيتكم، أرأيتكما). وقد وجدت: جمران، محمد أديب عبدالواحد: **المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية**، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٩؛ قد جمع كثيرًا من هذه العبارات المحنطة لكنه لم يضع قاعدة لهذه التراكيب تميزها من سائر الأمثال والأقوال السائرة الموجودة في معجمه أيضًا.

* أربَ: معناه (سقطت آرابه أي أعضاؤه) وهو كناية عن الشخص الذي لا أهل له ولا معين، ويمكن أن تقول (أربَتْ، أربُوا، أربْتُم).

ث–المتلازمات اللفظية[1] Collocation إذا كانت جُمَلًا: المتلازم اللفظي كلمتان أو أكثر إذا نُطِقت إحداهما في سياق خاص استدعت إلى ذهن المتلقي الكلمة الأخرى بسبب تعارف المجتمع اللغوي على تسلسلهما في الترتيب في هذا السياق الخاص، ومثاله أن تكون في قاعة انتظار الطائرة فيسألك زميلك: (أين حقيبة...) فلا شك أنك تتوقع (حقيبة اليد)، وإذا كنت في مقهى وقال أحدهم: (هذا المقهى لا يقدم إلا الوجبات...) فلا شك أنك تتوقع (السريعة). ويتصف المتلازم اللفظي بأنه تركيب ليس من اختيار فرد كما هو شأن المُرَكَّب بل باتفاق المجتمع اللغوي، وأن مجموع الكلمتين قد تتحولان إلى صورة ذهنية واحدة معبّرة عن جنس، أو لا تتحولان إلى صورة ذهنية بل تبقى كل كلمة مكونة صورتها المنفصلة الجزئية من صور التركيب أو الجملة مثل (ما خاب من استشار) و(الطيور على أشكالها تقع)، وبهذه السمات نميّز المتلازم اللفظي من التعلق الذي نتوقعه مثلًا بين الفعل (سعى) والأداة (إلى).

٢- التركيب التقييدي: هو الذي لا يدل على قيام وحدة بحدث، فهو تركيب ينشأ من اجتماع كلمتين فأكثر دون أن يتحقق فيهما الإسناد، وهذا التركيب قد يكون من المتلازمات اللفظية نحو (رغيف الخبز).

الزاوية الثانية في تقسيم التركيب: ينقسم التركيب من حيث عدد الصور الذهنية التي يدل عليها إلى:

١- ما دل على صورة ذهنية واحدة، وهو نوعان:

النوع الأول: المُرَكَّب compound: هو العَلَم المركب من كلمتين فأكثر باختيار فردي، ويأتي على أشكال بنيوية مختلفة مثل:

أ- المركب المزجي: هو العَلَم الذي تُغَيَّر فيه أصوات بعض كلماته ويُدْمَج فيه آخر الكلمة الأولى بأول الكلمة الثانية نحو (بعلبك) المدينة اللبنانية.

---

[1] استفدت في موضوع المتلازمات اللفظية والفرق بينها وبين المركبات والجمل الحرة من كتاب:

Ahmad, Dlnya Muhammad: **Adverb–Adjective, collocation in English**, 2005, Koya University.

لكنني وجدت أنه لا يقدم الفرق بين المركب والمتلازمات اللفظية تقديمًا كافيًا؛ بل قدّم أوجه فرق لا تسعف في الفصل الدقيق بين مفهومَيْهما. وهذا الذي يجعلني أقول إن نظرية السبر تسهم في حل مشكلة المصطلحات المتداخلة المفاهيم؛ بتحليلها من زوايا نظر كثيرة كافية للفصل بين مفاهيمها.

ب- المركب الإضافي: هو العَلَم الذي كان أصله قبل العلمية علاقة مُلْكٍ أو اختصاص أو ظرف أو جنس نحو (شجرة الدُّرّ) المرأة العربية الحاكمة في الجاهلية.
ت- المركب الإسنادي نحو (تأبط شرًّا)، وهو الشاعر ثابت بن قُرّة.
ث- المركب الوصفي نحو (البيت الأبيض) في أمريكا.

النوع الثاني: بعض أنواع المتلازم اللفظي: مثل (منصة الإطلاق) في سياق التدريبات العسكرية، و(سجلّ الحضور) في سياق الحصص المدرسية.

٢- ما تضمّن صورًا ذهنية متعددة: لأن مجموع كلماته ومورفيماته لا تتحول إلى صورة ذهنية، وهذا يشمل:

أ- الجملة (الحرة، والأمثال، والعبارات المحنطة).
ب- التركيب التقييدي.
ت- بعض أنواع المتلازمات اللفظية.

الزاوية الثالثة في تقسيم التركيب: من حيث إمكان تحريك مواقع أجزائه عرفيًّا أو أن نستبدل بها ما يدل عليها:

١- ما أمكن أن تتحرر مواقع كل أجزائه أو أن نستبدل بها ما يدل عليها: الجمل الحرة، التركيب التقييدي.
٢- ما أمكن أن تتحرر مواقع بعض أجزائه أو نستبدل ببعضها للدلالة عليها: العبارات المحنطة.
٣- ما لا يجوز تحرير أجزائه أو استبدالها للدلالة عليه: الأمثال، المركب، المتلازمات اللفظية.

ونعود الآن إلى الهدف من التقسيم، فنقول إن كان الهدف من التقسيم هو تقسيم علاقة لا وحْدة، فإنه لابد من تحديد الوحدة أو الوحدات التي تقع عليها هذه العلاقة، ثم النظر من زاوية علاقة أخرى تعين على معرفة أنواع العلاقة المراد تصنيفها. ومثال هذا أننا إن أردنا تصنيف الإضافة قلنا إن الإضافة علاقة تحلية تقع على التراكيب، ويختلف تصنيف الإضافة باختلاف العلاقة التي ننظر من خلالها على النحو الآتي:

الزاوية الأولى: تقسيم الإضافة من حيث إمكان دلالتها على معنى إلى:

١- إضافة معنوية، وتنقسم من حيث الحرف الذي يمكن تأويلها به إلى:
أ- إضافة بمعنى اللام (للاختصاص أو الملكية).
ب- إضافة بمعنى مِن (لبيان الجنس)
ت- إضافة بمعنى في (للظرفية).

٢- إضافة لفظية لا تدل على معنى اللام ولا مِن ولا في؛ وتنقسم إلى نوعين من حيث إمكان استقلال المضاف عن المضاف إليه إلى:

أ- إضافة لازمة لأن المضاف لا يأتي في الكلام دون المضاف إليه، نحو إضافة غير وسوى.

ب- إضافة غير لازمة لأنه من قبيل إضافة بين عامل ومعمول، نحو إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، وإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وإضافة اسم المفعول إلى نائب الفاعل.

الزاوية الثانية: تقسيم الإضافة من حيث إمكان تقدير المضاف إليه في حال حذفه إلى:

١- إضافة إذا حُذِف المضاف إليه منها لا تكون إضافة لعدم إمكان تقدير المضاف إليه، وهذا يكون في الإضافة المعنوية وإضافة العامل إلى المعمول،

٢- إضافة إذا حُذِف المضاف إليه منها تبقى إضافة لإمكان تقدير المضاف إليه نحو حذف المضاف إليه بعد الألفاظ التي تلزم الإضافة: مِن بعدُ، من قبلُ.

إن ذكر زاوية النظر التي ينبني عليها أي تقسيم هو أمر ضروري لتيسير فهم الأساس الذي تفرعت عنه أنواع الوحدة أو العلاقة التي نقوم بتقسيمها، وهو يجنّبنا الوقوع في خلط الأقسام وعدم منطقية تقسيمها، ومن جانب آخر يسهل اعتبار كل قسم مصطلحًا يستحق مدخلًا مستقلًا في المعجم.

المبحث الرابع: مفهوم الإسناد عند أبي البقاء العُكَبْريّ:

على الرغم من الهجوم الشديد الذي وُجّه إلى العلة الثانية التي تبحث عن أسباب الظاهرة اللغوية، ذلك الهجوم الذي مارسه ابن مضاء القرطبي الظاهري قديمًا وجملة من المحدثين مثل إبراهيم أنيس الذي دعا إلى إلغاء قياس الشبه، وسعيد الأفغاني الذي لم يقبل إلا العلل الحسية، وتمام حسان الذي لم يقبل إلا العلة الصورية، ومهدي المخزومي الذي رفض حتى العلل الأولى (العوامل)[1]، أقول: رغم كل ذلك الهجوم فإن كتب التعليل النحوي من أعظم إنجازات النحويين القدماء لما فيها من نظرات دقيقة تعين على فقه اللغة والغوص في فلسفتها غوصًا يكشف أسرار ظواهرها وخصائص عظمة العربية، ولعل أفضل ما قُدِّم في هذا الجانب كتاب "اللباب في علل البناء

[1] ناقشنا بالتفصيل التعليل النحوي عند المحدثين في الباب الثاني من كتابنا "التعليل النحوي في الدرس العربي القديم والحديث"، دار المسيرة، عمّان، ٢٠٠٧.

والإعراب" لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَريّ (٥٣٨-٦١٦هـ)، ومنه نودّ أن نلفت إلى نباهته في تصور مفهوم الإسناد.

يقول أبو البقاء متحدِّثًا عن النعت أو الوصف: ((والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم، أو المدح أو الذم، أو التعظيم، فقطْع الاشتراك كقولك (مررت بزيد الظريف) أي إن ثَمّ جماعة كلُّ واحد منهم اسمه زيد، والمختص بالظرف منهم واحد. ولذلك لم يوصف المضمر إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر. والمدح والتعظيم يقعان في صفات الله عز وجل. والذمّ كقولك (مررت بزيد الخبيث الفاسق) فإنك لا تقصد تمييزه عن غيره؛ بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف المذمومة))[١]. ففي كلامه هذا تنبيه للفرق الذي سأل عنه إبراهيم أنيس حين زعم أن الإسناد موجود في عبارة (النار محرقة) كما هو في عبارة (النار محرقة)، فأبو البقاء يبيّن أن وظيفة الصفة مثل (المحرقة) زيادة تعريف الموصوف لئلا يشتبه بغيره، وهذا المعنى لا تؤديه عبارة (النار محرقة) بل عبارة (النار المحرقة). وبعبارة نظرية السبر نقول إن النعت علاقة للتمييز بين وحْدات هي زيد والبيت ونحوهما، وإن الخبر علاقة للتمييز بين مجموعة علاقة يُحْتمَل أن تكون الوحْدة (زيد والبيت ونحوهما) قد فعلتها.

ويقول عن سبب تسمية الفعل بالفعل: ((وإنما سُمِّي فعلًا لأنه دلّ على الحدث لفظًا، وعلى الزمان من طريق الملازمة؛ إذ يستحيل فعل المخلوق إلا في زمان، ولم يُسمّ عملًا لأن الفعل أعم من العمل وكان يقع على كل حركة وعزم، ولهذا يقول من بنى حائطًا: قد عملت وقد فعلت، وإذا تكلم قال: قد فعلت ولا يقال: عملت))[٢]. وفي هذا تنبيه على أن الفعل حركة على غرار مصطلح الفيزيائيين، وعلى أن هذه الحركة تقع في زمن كما يتصور أينشتاين حين يرى أن الحركة والزمن والمكان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ويتصور العكبري الفعل دائمًا دالًّا على حالة إسناد، ويرى الإسناد أعمّ من الأخبار القاصر على التصديق أو التكذيب، يقول: ((وحدّ الفعل ما أُسْنِد إلى غيره، ولم يسنَد غيرُه إليه، وذِكْر الإسناد ههنا أولى من الإخبار؛ لأن الإسناد أعمّ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك؛ بل هو مخصوص بما صحّ أن يُقابَل بالتصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخبارًا)) وربما وقف أبو البقاء عند هذا الحدّ في فهم الإسناد فلم يقل كما

---

[١] العكبري، أبو البقاء أحمد بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت؛ دار الفكر، دمشق، ط١: ١٩٩٥م، ج١ ص٤٠٤.

[٢] السابق، ج١ ص٤٤.

قلنا في نظريتنا: كل إسناد هو قيامُ وحْدة أو وحْدات بحدث صراحة أو تقديرًا. ولم أجد العكبري يؤول الجملة الاسمية إلى فعلية بل وجدته يتحدث عن جعل شخصية الخبر هي شخصية المبتدأ، ويؤول الخبر المشتق إلى فعل، يقول: ((والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، إذ لولا ذلك لم يكن بينهما عَلَقة تربط أحدهما بالآخر، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ كقولك (زيدٌ غلامُك)، وإنما وجب أن يكون في الخبر المشتق ضمير لأنه يعمل عمل الفعل))[١]. إن العَلَقة التي تربط بين المبتدأ والخبر هي في تصوره ليست الحدث بل الضمير، يقول: ((وإنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأن الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير، والأول أجنبي منه، والضمير يربط الجملة بالأول حتى يصير له بها تعلق))[٢].

ويبدو أن سحر سيبويه القائل إن الإسناد لا يقتضي وجود الفعل؛ بل يمكن أن يتكون من اسمين- قد استمر حتى عصرنا الحاضر، فسيبويه يرى أن الكلام يمكن أن يتكون من اسم واسم مستغنيًا عن الفعل، وأن العكس (الاستغناء عن الاسم) لا يُحَقِّق كلامًا: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشدّ تمكّنًا، فمِن ثَمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي [يعني الأفعال] من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يستغني عن الفعل، تقول (اللهُ إلهنا) و(عبدالله أخونا)"[٣].

وكان يمكن للعكبري وغيره من الأصوليين أن يتحرروا من سحر سيبويه ويتوصلوا إلى أن الفعل هو المحرِّك الديناميكي للجملة، وأنه لا غنى لها عنه- لو أنهم سألوا أنفسهم: ما سبب تأويلهم للتراكيب المشكلة إلى جمل تحمل فعلًا كما في تأويلهملجملة التعجب، واسم الفعل، وأسلوب النداء؟ لقد كان هذا أحرى بالعكبري وهو يخرّج المشكل من نحو قوله في تخريج هذا الشاهد:

وما الدهرُ إلا منجنونًا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبا

((ففيه وجهان: أحدهما أن المنصوب مفعول به، والخبر محذوف تقديره: يشبه منجنونًا، وهو الدولاب في دورانه، وإلا يشبه معذَّبا. والثاني أن منجنونًا ومعذَّبًا منصوبان نصب المصادر، ونائبان عن فعل تقديره: إلا يدور دورانًا وإلا يعذَّب تعذيبًا))[٤].

---

[١] السابق ج١ ص١٣٦.
[٢] السابق ج١ ص١٣٩.
[٣] سيبويه، الكتاب، ج١ ص٢٠-٢١.
[٤] العكبري، اللباب، ج١ ص١٧٦.

ولنا أن نسأل أيضًا العكبري والأصوليين: ما سبب تعلق جل الأدوات والمفعولات بالفعل أو ما قام مقامه؟ أليست هذه الأدوات والمفعولات مقيّدات للحدث المسند إلى صاحبه وليست مقيّدات لمبتدأ وخبر؟ وقد صرّح بهذا التقييد العكبري وهو يتحدث عن المصدر: ((وإنما سُمِّي المصدر مفعولًا مطلقًا لوجهين: أحدهما أنه المفعول على التحقيق، ألا ترى أن قولك (ضربت) أي: أوجدت الضربَ، بخلاف قولك (ضربتُ زيدًا) فإنك لم تُوجِد زيدًا، وإنما أوجدت به فعلًا. والثاني أن لفظ المصدر مجرد عن حرف جرّ، فلا يقال (به) ولا (فيه)، ولا (له)، ولا (معه). وإنما كان كذلك لأنه لو قيل لك –وقد ضربتَ مثلًا-: ماذا فعلت؟ قلت: الضرب، وإذا قيل لك: بمن أوقعت الضرب؟ قلت: بزيد؛ فقيّدته بالباء، ولو قيل: في أي زمان أو في أي مكان؟ لقلت: في يوم كذا وفي مكان كذا، ولو قيل: لأي غرض؟ لقيل: لكذا وكذا. فقد رأيت كيف تقيّدت هذه المفاعيل بالحروف ماعدا المصدر))[1].

[1] السابق ج١ ص٢٦٢.

المصادر والمراجع العربية:

١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤: ١٩٩٤م.
٢) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١: ٢٠٠١م.
٣) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
٤) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.
٦) أيوب، عبدالرحمن محمد، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
٧) أينشتاين، ألبرت، "ما نظرية النسبية؟"، مقالة بجريدة Times البريطانية عام ١٩١٩، ضمن كتاب "ألبرت أينشتاين: أفكار وآراء"، مؤسسة فوارس: القاهرة.
٨) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربي، تعليق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢.
٩) الثمانيني، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١: ٢٠٠٢م.
١٠) الجارم، علي، الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٣٥.
١١) الحديدي، مسعود سعيد بن سالم، الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث، كنوز المعرفة، عمّان، ط١: ٢٠١٦م.
١٢) خليل، حلمي:
أ- العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة، الإسكندرية، د.ط، د.ت.
ب- الكلمة: دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢: ١٩٩٣م.
١٣) دروا، روجيه بول، فقه الفلسفة، ترجمة: فاروق الحميد، دار الفرقد، دمشق، ٢٠١٤.

١٤) الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١: ٢٠٠٠.
١٥) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة: منازل الحروف، كتاب الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.
١٦) روزنتال؛ ب؛ يودين، م، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط٧: ٢٠١١.
١٧) السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، ط٢: ٢٠٠٧.
١٨) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٥ج، بيروت، دار الجيل، ١٩٦٦م.
١٩) الطرابلسي، محمد الهادي، الشرط المنهجي في نقد الأدب، قرطاج، تونس، ط١، ٢٠١٥.
٢٠) العزّالي، عماد وآخرون، موسوعة القرن، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط٢: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص٢٥٨.
٢١) العماري، عبدالعزيز، الجملة العربية دراسة لسانية، ط١: ٢٠٠٤، د.ن.
٢٢) الفراء، أيو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجّار؛ أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣: ١٩٨٣م.
٢٣) الفضلي، عبدالهادي، مذكرة المنطق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قُم، إيران.
٢٤) الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا:
أ- التعليل النحوي في الدرس العربي القديم والحديث، دار المسيرة، عمّان، ٢٠٠٧.
أ- فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، مفهوم الكلمة أنموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية RESS، أنطاليا، تركيا، العدد ٣٤، المجلد ٥، البحث الرابع عشر، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٠١٥-١٠١٦.
٢٥) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
٢٦) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢: ١٩٨٦م.

٢٧) مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٧٢م.
٢٨) الميداني، عبدالرحمن حسن حنبكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة: صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي، دار القلم: دمشق، ط٤: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٢٩) نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
٣٠) النقاري، حمو، معجم مفاهيم علم الكلام المنهجيّة، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط١: ٢٠١٦م.
٣١) هوسرل، إدموند، فكرة الفينومينولوجيا، ترجمة: فتحي إنقزو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١: أغسطس ٢٠٠٧.

المراجع الإنجليزية:

1) Dlnya Muhammad Ahmad, Adverb-Adjective, collocation in English, Koya University, 2005.
2) Morris, Charles W., Foundations of the theory of signs, International Encyclopedia of Unified Science, The University of Chicago Press, 1934, volume 1 number 2.
3) Peirce, Charles Sanders, during "the dictionary of Piers' terms" an electronic dictionary:
   a- Letters to Lady welby, 1908.
   b- Letters to Paul Carus, 1910-08-23.
   c- Letters to William James, 1909.
   d- On the system of existential graphs considered as ınstrument for the investigation of logic, 1906.
   e- Prolegomena to an apology for pragmaticism, 1906.
   f- The basis of pragmaticism, 1905.